منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل ألمساواه ألمدنية
פורום דו קיום בנגב לשוויון אזרחי
Negev Coexistence Forum for Civil Equality

نظرة على توظيف النساء البدويات في النقب

تقرير بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، آذار 2018

منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية | منظمة يهودية-عربية تأسست عام 1997 من قبل سكان يهود وعرب في النقب، بهدف العمل كإطار للتعاون اليهودي-العربي كأساس للنضال المشترك من أجل المساواة في الحقوق المدنية. يمارس المنتدى نضالًا ضد التمييز في التوظيف والخدمات، نضالاً من أجل العدالة في توزيع الموارد، ومن أجل إيجاد حلول مناسبة لسكان القرى غير المعترف بها. في لبّ أنشطة المنتدى تشجيع الشراكة اليهودية-العربية في النضال من أجل الحقوق المدنية والمساواة المدنية لعرب النقب. نشاطات المؤسسة ومشاريعها تستند دائمًا إلى عمل عربي يهودي مشترك.

آذار/مارس 2018

البحث والكتابة: بن فرجون

صورة الغلاف: رضا أبو القيعان

صورة الغلاف الخلفي: هدى أبو القيعان

شكر خاص للوريا ديلا وشموليك دافيد الذين ساهما بشكل كبير في جمع المواد وإعداد الوثيقة.

فهرس

مقدّمة 3

عمل النساء البدويات من منظور تاريخي 5

بيانات حول التوظيف في صفوف النساء البدويات في النقب 7

المشاركة في القوى العاملة 7

الباحثون عن عمل 9

البطالة 10

الأجور 11

توزيع الصناعة 14

الحواجز التي تحول دون دخول سوق العمل 16

التعليم 16

أطر الطفولة المبكرة 20

مراكز التوظيف والمناطق الصناعية 22

المواصلات العامة 23

سياسة الحكومة لتعزيز توظيف النساء البدويات في النقب 25

خطة لتعزيز النمو الاقتصادي للسكان البدو في النقب في 2012-2016 26

برنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع البدويّ في السنوات 2017-2021 29

مُلخّص واستنتاجات 31

مقدّمة

تم الاعتراف بالحق في العمل والحقّ بالحصول على الأجور العادلة في مجموعة متنوعة من الاتفاقيات الدولية خلال القرن العشرين. وبالفعل، في وثيقة تاريخية لتاريخ حقوق الإنسان في الأمم المتحدة - هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – والّتي تم نصّها في العام 1948 - تم الاعتراف بالحق في العمل كجزء من حقوق الإنسان الأساسية:

> "لكل شخص الحق في العمل، في حرية اختيار عمله، في ظروف عمل عادلة ومنصفة وفي الحماية من البطالة.
> كل فرد، دون أي تمييز، لديه الحق في أجر متساوٍ مقابل العمل المتساوي.
> يحق لكل عامل الحصول على أجر عادل ومنصف، مما يضمن له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة الإنسانية، تكملهُ، عند الضرورة، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية." (المادة 23)[1]

كما يعترف الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة، والذي صادقت عليه دولة إسرائيل في عام 1991، بهذا الحق الهام: "تقر الدول الأطراف في هذا الاتّفاق بالحق في العمل، الذي يشمل حق كل فرد في فرصة لكسب رزقه من عمل يختاره[...] الخطوات التي ستتخذها الدول الموقعة على الاتّفاقية لتحقيقها بالكامل ستشمل التوجيه المهني والتقني وبرامج التدريب والسياسة التي من شأنها ضمان التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية ..." (المادة 6).[2]

في حين أن القانون الإسرائيلي لا ينص على الحق في العمل في القانون الأساسي، فإنّ عددًا من الأحكام الصادرة عن محكمة العمل الوطنية أقرت بكون العمل حقًّا في سبيل تحقيق الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للفرد. على سبيل المثال ، قضت القاضية براك بأنّ "أحد حقوق العمال هو الحق في العمل .هذا ليس حقًّا دستوريًّا [...] إنّما هي حرية [...] أحيانًا يعتبر هذا الحق أيضًا حقًّا إيجابيًا يُلزم الدولة ببذل كل ما في وسعها من أجل توفير العمل. [...] لدى العامل الحق في العمل. ولديه الحق ليس فقط في الحصول على راتب لائق، بل والاستمتاع بالعمل أيضًا، الانخراط في ما هو ماهر به، الانخراط في العمل وعدم الوقوع في الخمول.[3] في التشريعات الإسرائيلية انعكست مختلف عناصر حقوق العمل والأجور العادلة لمنظمة العمل الدولية، مثل قانون حماية الأجور، قانون الحد الأدنى للأجور وقانون دعم الدخل. بالإضافة إلى ذلك، القانون الأساسي: حرية العمل، الصّادر عام 1992، أعطى زخماً للحق في العمل على الأقل من حيث حرية اختيار المهنة. مع ذلك، وعلى خلفية التغيرات التي طرأت على مبنى سوق العمل في إسرائيل منذ أواخر الثمانينيات في القرن الماضي، أشكال عمل ضارّة - مثل التوظيف بعقود مقاولين، العمل بدوام جزئي، العمل غير المنظّم وما إلى ذلك - أصبحت أكثر شيوعًا في صفوف العمال الضعفاء.[4]

تدرك كل من الاتفاقيات الدولية والقوانين والأحكام الواردة في إسرائيل الّتي وردت أعلاه، أنّ الحقّ في العمل وكسب العيش الكريم هو حقٌّ أساسيّ من حقوق الإنسان. إنّ العمل بأجر عادل يمنح الجميع فرصة العيش بكرامة، لا سيما في ظل الاتجاه السائد في العديد من البلدان حول العالم، وفي إسرائيل على وجه الخصوص، حيث تضمحلّ الخدمات الحكومية مثل الرّفاه، الصحة والتعليم. بالإضافة إلى ذلك، فإن المواثيق تعترف بانّ على الدولة اتّخاذ تدابير تعزز التوظيف الكامل بين جميع سكانها. في حين أن هذا الالتزام في إسرائيل لا ينعكس في التشريعات، فإنه من الممكن دراسته من خلال تحليل سياسة الاستثمار في خلق فرص العمل، تطوير المهارات اللازمة لسوق العمل ودمج الأفراد في القوى العاملة.

إحدى نقاط الضعف في الاقتصاد الإسرائيلي هي دمج السكان العرب والحرديم في سوق العمل، حيث أنّ للرجال الحرديم وللنساء العربيات بشكل عام اشتراك منخفض بشكل خاص في القوى العاملة.[5] في حين أن الوضع الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع العربي ضعيف بالمقارنة مع المجتمع اليهودي، فإنّ وضع السكان البدو في النقب هو أكثر صعوبة.[6] يتميز هذا المجتمع بمعدلات مرتفعة

---

[1] الأمم المتحدة، 1948. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[2] United Nations, 1966.International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights. Adopted and ratified by General Assembly on 16 of December 1966

[3] انظر 359/99، ليئا لفين ضد سلطة البث، حكم صادر من يوم 28.02.2011.

[4] نوغا دغان-بوزاغلو 2007. *הזכות לעבודה בישראל: מבט משפטי ותקציבי*. مركز أدفا

[5] أساف أديب، 2010. ההשקעה בערבים: עלה התאנה מול ה-OECD.

[6] وفقاً لترتيب مكتب الإحصاء المركزي للسلطات المحلية، جميع البلدات البدوية في النقب مصنفة في أدنى مجموعة اجتماعية-اقتصادية. لمزيد من التفاصيل، انظر التميز بالأرقام: ملف البيانات الإحصائية - المجتمع البدوي في النقب

من البطالة والفقر، وبفوارق عميقة بين الجنسين في معدلات التوظيف والأجور. على مرّ السنين، عدة لجان وبرامج حكومية تناولت الحاجة إلى رفع معدلات التوظيف في صفوف السكان البدو عمومًا، وفي صفوف النساء البدويات على وجه الخصوص، في سبيل إنقاذ العائلات من دائرة الفقر. سيتناول هذا التقرير مختلف جوانب عمالة النّساء البدويّات في النقب. خلال التقرير سنستعرض مختلف البيانات الّتي تشير إلى حالة عمالة النّساء البدويّات في النقب وسنرى كيف أنّ عجز السلطات في تعزيز العمالة بين السكان البدو بشكل عام والمرأة بشكل خاص، أدّى إلى الوضع الّذي هنّ عليه اليوم. بينما يعزى في بعض الأحيان عدم اندماج النّساء البدويات في سوق العمل إلى القيود الثقافية التي تأتي من المجتمع نفسه، تشير العديد من الدّراسات إلى أن صعوبات كانعدام وسائل نقل جيّدة، انعدام وجود مراكز الرعاية النهارية للطفولة المبكرة، جهاز تعليميّ متهاوٍ، التمييز العلني وكذلك الغير مرئيّ من جانب أرباب العمل، الصعوبات اللغوية وغيرها، هي العوامل الرئيسية لاستبعاد النّساء البدويّات من سوق العمل. من ثمّ، سنرى كيف يبرز تغيُّر سياسة الحكومة من سياسة لا مبالية إلى سياسة مشاركة وإيجابيّة لرفع معدلات التوظيف في مختلف اللجان والقرارات الحكومية، وسنحاول معرفة ما إذا كان هذا التغيير في السياسة أدى في الواقع إلى زيادة فرص العمل والأجور العادلة في صفوف النّساء البدويّات في النّقب.

عمل النساء البدويات من منظور تاريخي

قبل تأسيس دولة إسرائيل، كان الاقتصاد البدويّ في النّقب يعتمد أساسًا على الزراعة الموسمية ورعاية المواشي. في هذا الاقتصاد شارك جميع أفراد الأسرة – النساء، الرجال والأطفال. في نطاق هذا النوع من الاقتصاد، لعبت النساء دوراً نشطاً وهاماً. الرجال والنساء كانوا مسؤولين بشكل مشترك عن إدارة الأسرة، رعي الأغنام، العمل بفلاحة الأرض ورعاية شؤون الخيمة. بالإضافة إلى ذلك، حاكت النساء خيامًا من صوف الأغنام وصنعن أغذية من المواد الخام المنتجة من الأرض والأغنام.

مع إقامة دولة إسرائيل، تم تركيز مَن بقي فيها من العرب الفلسطينيين، بما في ذلك البدو، في مناطق محددة تحت الحكم العسكري. في النقب، سميت هذه المنطقة بـ "السياج"، وتضمنت المنطقة الواقعة بين بئر السبع، عراد وديمونا. وبينما كان المنطق المركزي وراء تركيز السكّان البدو في النقب هو تجريدهم من أراضيهم التاريخية من أجل إقامة المستوطنات اليهودية والاستخدامات الأخرى للأراضي ، فقد صاحبت هذه الممارسة عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة، وخصوصًا بالنسبة للنساء. بالنسبة لهنّ فإنّ فقدان الأرض التي رعين فيها الأغنام وزرعنها كان معناه خسارة المشاركة في الاقتصاد المنزلي. دور المرأة الاقتصادي، وعقبه الدّور الاجتماعي، تقلّص لنطاق تربية الأطفال ورعايتهم.[7]

عملية التحضر في المجتمع البدوي في النقب، الّتي بدأت في السبعينيات من القرن الماضي، والتي أقرّتها الحكومة الإسرائيلية قسرًا دون مشاركة السكان البدو، أدّت إلى تفاقم قلّة فرص العمل للنساء. في حين أنه كان لدى النساء مساحة خاصة كبيرة في القرى، فإنّ التخطيط في المدن الحكومية لم يأخذ في عين الاعتبار الثقافة البدوية التقليدية والتأثير السلبي الذي يمكن أن يطرأ على المساحة التي يمكن أن تتجول النساء بها.[8] عانت البلدات البدوية من ضعف الاستثمار في البنية التحتية للتوظيف، في التدريب المهني وفي التعليم، ما أدى إلى نقص حادّ في مصادر التوظيف داخل المجتمعات المحلية والاعتماد على اقتصاد القطاع اليهودي. هذه الحقيقة تسببت في خلق استقطاب بين الجنسين في الأدوار الاقتصادية - خرج الرجال للعمل خارج مجتمعاتهم المحلية وظلت النساء في المنزل.وبالتالي، انتقلت النساء البالغات من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية بالتوازي لتحوُّل كل مهاراتهن إلى أمرٍ غير ذي صلة. معظمهنّ أميّات ولم يتقنّ اللغة العبريّة، وبسبب الاعتماد على اقتصاد القطاع اليهودي، فق فقدن دوا كل فرص العمل. لم تكن حالة الشابات اللاتي وُلدن في الواقع الحضري أفضل بكثير. النظام التعليمي في البلدات البدوية عانى وما زال يعاني من التمييز في الميزانيّات ومن مبنى فرص سيّء.[9] هذا يخلق حالة فيها حتى النساء من الجيل الشاب يحتجن عبور العديد من الحواجز الهيكلية لتحقيق النجاح في سوق العمل، والتي سيتم مناقشتها لاحقًا. إذا ما كانت عملية التحضّر مترافقة في الحد من الفقر، زيادة مصادر العمل وتحسين نظام التعليم، فإنّ التحضر البدويّ كان قسريًّا كجزء من نزاع على ملكية الأرض ما بين المجتمع البدوي ودولة إسرائيل.البلدات البدويّة السبع الّتي أُقيمت لم توفّر أي بنية تحتية عصريّة تسهّل الانتقال من مجتمع تقليديّ إلى مجتمع حديث، على العكس من ذلك، هذه البلدات هي رمز لتخطيط مدينيّ فاشل لا يأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع التي بنيت من أجله، لعدم الاستثمار في البنى التحتية وللتمييز في الميزانيات. وبالتالي، فليس من المستغرب أن تكون هذه البلدات في أسفل التصنيف الاجتماعي والاقتصادي في إسرائيل.

بالنسبة لأولئك الذين بقوا في القرى غير المعترف بها، كان الوضع لا يقلُّ سوءًا. بسبب عدم اعتراف دولة إسرائيل بعشرات القرى البدوية في النقب، سكان هذه القرى محرومون من الحقوق الاجتماعية والسياسية. وما دامت دولة إسرائيل ترفض الاعتراف بهذه القرى، فإنّها لا تملك بنية تحتية للمياه والكهرباء، بنية للتخلص من مياه الصرف الصحي، الطرق المعبّدة أو وسائل النقل العام. كما تعاني المؤسسات التعليمية والصحية من نقص في الإمدادات، ولم تنشأ إلا بعد نضالات قانونية مع الدولة والتي بدأت في التسعينيات من القرن الماضي. ونظراً لحقيقة كون جميع المباني في هذه القرى غير قانونية بموجب قانون التخطيط والبناء، فإنها تخضع لسياسة هدم المنازل، الأمر الذي يكلّف ثمنًا اقتصاديًّا ،جسديًّا وعاطفيًّا باهظًا. هذا الواقع يترك سكان القرى غير المعترف بها، النساء والرجال على حد سواء، في وضع شبه مستحيل في سوق العمل. وفي الوقت الذي تمكّنت فيه النساء المسنّات من

---

[7] Avinaom Meir, 1997. *As Nomadism Ends: The Israeli Bedouin of the Negev*. Pp. 161-162.

[8] Tovi Fenster, 1999. *Space for Gender: Cultural Roles of the Forbidden and the Permitted*. Environment and Planning D: Society and Space (17): 227-246.

[9] Sarab Abu-Rabia-Queder, 2006.*Between tradition and modernization: understanding the problem of female Bedouin dropouts*. British Journal of Sociology of Education 27(1): 3-17.

الحفاظ على نمط حياتهن التقليديّ، فإن التغييرات في هيكل الاقتصاد الوطنيّ والعالميّ تتطلب من النساء الشابّات أن يدخلن سوق العمل أكثر وأكثر إذا ما رغبن في الحفاظ على حياة كريمة. ومع ذلك، كما سنرى لاحقًا، فإن الدافع للدّخول إلى سوق العمل منخفض، ولذلك فنادرًا ما تندمج هذه النساء في قوة العمل.

بيانات حول التوظيف في صفوف النساء البدويات في النقب

البيانات الواردة في هذا الفصل ستعتمد بشكل أساسي على البيانات الرسمية لدولة إسرائيل، كما قدمها المكتب المركزي للإحصاء، تقارير مركز معلومات الكنيست، لجان الكنيست وتقارير معاهد البحوث التي درست التوظيف في المجتمع العربي في إسرائيل بشكل عام والمجتمع البدوي بشكل خاص. تجدر الإشارة إلى أن جمع البيانات عن السكان البدو في النقب من قبل مؤسسات دولة إسرائيل يشوبه النقص، خاصة عندما يتعلق الأمر بسكان القرى غير المعترف بها. ولذلك، يصعب في بعض الأحيان تقديم صورة كاملة عن حالة العمالة وهنالك صعوبة في محاولات تقسيم البيانات حسب المجموعة السكانية، الجنس، العمر ومنطقة الإقامة. إن سياسة جمع المعلومات بشكل غير منتظم هذه تعتبر واحدة من أشكال إهمال السكان وشفافيتهم أمام صانعي القرار. بدايةً، تتطلب المرحلة الأولى في تغيير سياسة الحكومة تجاه السكان البدو فهم وضعهم، كما يمكن رؤيته من خلال بيانات حالية وكاملة، والّتي غالبًا ليست متوفرة. مثال على إهمال مؤسّسات الدولة لأخذ عيّنات حول الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للسكان البدو في النقب برز مؤخراً، عندما نشرت مؤسّسة التأمين الوطني تقرير الفقر للعام 2016. في هذا التقرير، ولأول مرة منذ أربع سنوات، تم جمع البيانات عن حالة الفقر لدى السّكّان البدو، والّتي كشفت حجم الفقر ومداه العميق لدى الأطفال[10].

في إطار البيانات الّتي سترد في الفصول التالية، سنلقي نظرة على توظيف النساء البدويات في النقب، في مقارنة أوسع مع مجمل المجتمع العربيّ في إسرائيل، الرجال البدو والنساء اليهوديات في النقب. هذه المقارنات سوف توضح الفجوات بين مختلف القطاعات، فضلاً عن حقيقة أن النساء البدويات يقعن في تهميش متقاطع - جنسيّ وعرقي.

المشاركة في القوى العاملة

يبين الرسم البياني 1 النسبة المئوية للمشاركين في القوى العاملة[11] في الفترة ما بين 2005 و 2016 للرجال العرب، النساء اليهوديات والنساء العربيات في إسرائيل. هناك اتجاه بطيء في زيادة المشاركة في القوى العاملة لدى المجموعات الثلاث المعروضة، ولكن أيضا من الممكن رؤية الفجوة الكبيرة ما بين الرجال العرب والنساء اليهوديات من جهة، والنساء العربيات من جهة أخرى. الفجوة ثابتة على مر السنين وتقف عند حوالي 40٪. تكشف البيانات عن صورة واضحة لحالة العمالة لدى النساء في المجتمع العربي - الفجوات مقابل نظيراتهنّ في القطاع اليهودي ونظرائهن من الرجال هائلة.

رسم بيانيّ 1: معدل المشاركة في القوى العاملة في الفترة 2006 - 2015

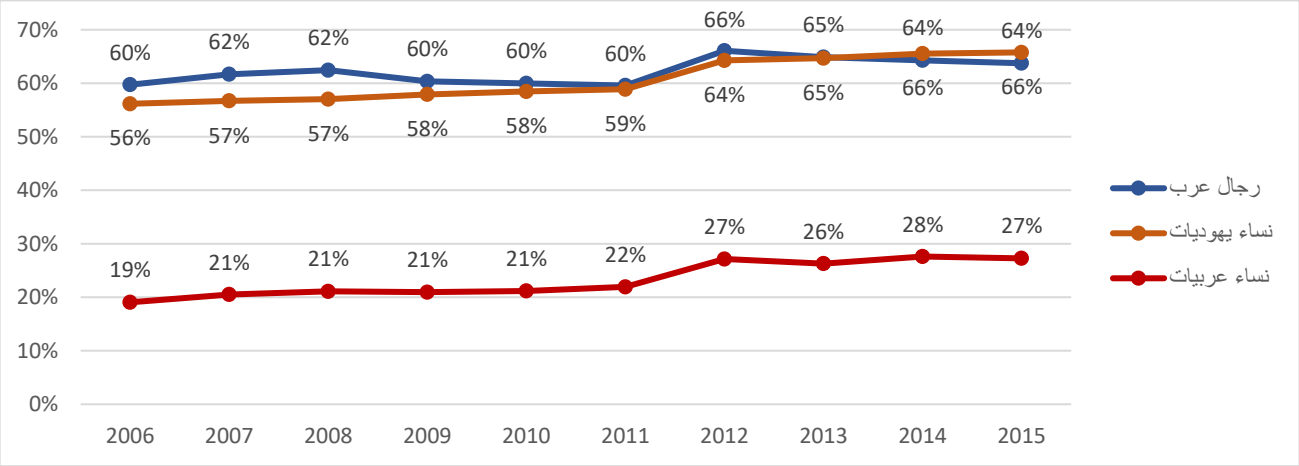

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، معالجة لإحصائيات القوى العاملة للفترة 2008-2015، الجداول 1.22 - 8.1.

[10] ميري أندلبد, دانييل غوتليب, أورن هيلر, لاهف كرادي, 2017. *ממדי העוני והפערים החברתיים - דוח שנתי, 2016*. مؤسسة التأمين الوطني.

[11] يتم قياس نسب التوظيف من خلال مؤشرين رئيسيين: نسبة المشاركة في القوى العاملة، والذي يشمل أولئك الذين يعملون والذين يبحثون عن عمل بالفعل؛ نسبة التوظيف - العدد الفعلي للأشخاص العاملين (لا يشمل أولئك الذين يبحثون عن عمل). يتم تصنيف أولئك الذين يبحثون عن عمل كعاطلين عن العمل ويتم تصنيف أولئك الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل على أنهم ليسوا في قوة العمل.

في الرسم البياني 2 من الممكن رؤية نسبة المشاركة في القوة العاملة للرّجال البدو، النساء البدويات والنساء اليهوديات في النقب. كما هو الحال مع الفجوات في الرّسم رقم 1، يوضح هذا الرسم البياني أيضًا وجود اختلافات كبيرة بين المجموعات. يمكن الإشارة بوضوح إلى زيادة معتدلة ولكن ثابتة في معدلات توظيف النساء اليهوديات على مرّ الوقت، وإلى عدم الاستقرار في هذه المعدّلات لدى الرجال والنساء من المجتمع البدوي والّتي تتميز بالارتفاع والانخفاض. يبدو أنه لو كان لدى الرجال البدو والنساء اليهوديات في عام 2008 نسبة مشاركة مماثلة، فقد تم فتح فجوة على مر السنين وصلت إلى نسبة 18٪ عام 2015. في ذاك العام (2015) كانت الفجوة بين النساء والرجال في المجتمع البدويّ 30٪، وبين النساء البدويات والنساء اليهوديات 48٪. كما أن الفجوة بين النّساء العربيّات والبدويّات من النقب مرتفعة أيضاً وتقف عند نسبة 10٪ على الأقل في السنوات الأخيرة. هذه فجوات هائلة، والّتي سنتحرّاها في وقت لاحق من التقرير.

رسم بياني 2: نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر في قضاء بئر السبع ما بين السّنوات 2008-2015

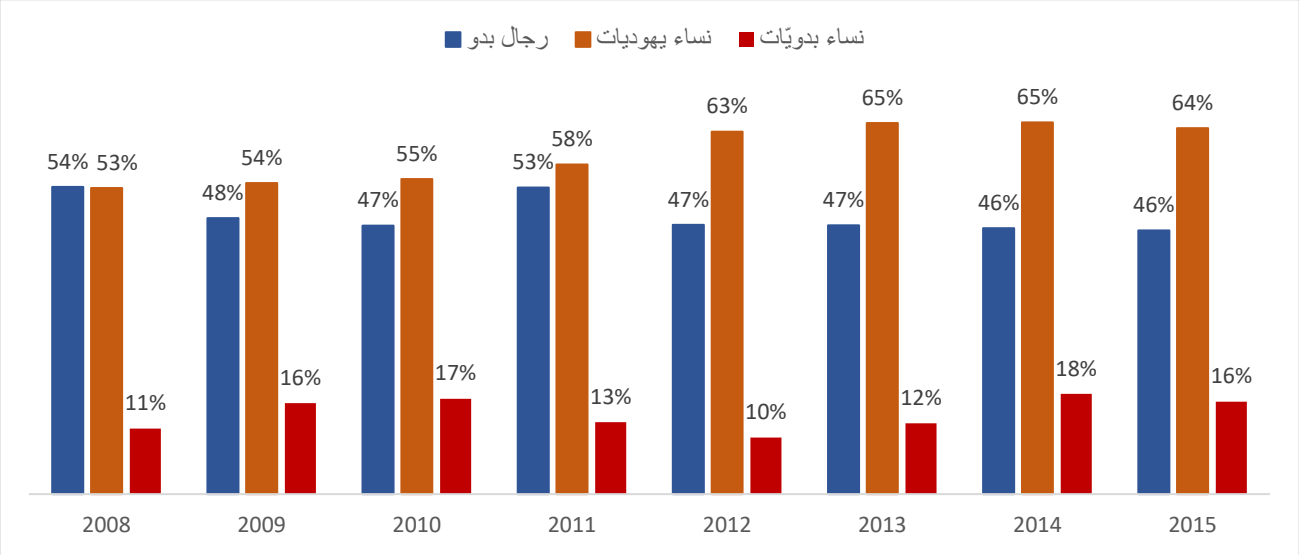

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، معالجة لإحصائيات القوى العاملة للفترة 2008-2015, الجداول 1.22 -8.1.

لا يميز معدل المشاركة في القوى العاملة ما بين العاملين بدوام كامل، بوظيفة جزئية أو العاطلين عن العمل. عندما ندخل في صميم الموضوع، إضافة إلى أن النساء البدويات في النقب لديهن أقل نسبة مشاركة في القوى العاملة، من مجمل من يتواجدن بالفعل في قوة العمل، أقل من نصفهن يعملن بدوام كامل. ويبين الجدول رقم 1 أن الفجوات هي أساسًا بين الجنسين. ويشير هذا إلى أنه، مثل النساء العاطلات عن العمل، لا تزال النساء العاملات، في كلا المجتمعين البدويّ واليهوديّ، يتحملن عبء رعاية المنزل والأطفال.[12] بالإضافة إلى ذلك، يشير هذا المعطى إلى أنه على الرغم من أن معدلات البطالة في إسرائيل منخفضة، إلا أنها لا تقدم الصورة الكاملة، حيث أن نصف النساء فقط يعملن بدوام كامل. هذا يجعل من الصعب على النساء الدخول في مناصب عالية الجودة، الحصول على منصب داخل المنظمات وتطوير قدراتهن المهنية.

[12] شيلي مزراحي سيمون, 2016. *תעסוקה בקרב נשים ערביות*. مركز أبحاث ومعلومات الكنيست.

الجدول 1: نسبة الوظيفة للمشاركين في القوى العاملة في عام 2015 ، حسب المجموعة السكانية والجنس[13]

		وظيفة كاملة[14]	وظيفة جزئية[15]
نساء	بدويّات في النّقب	48%	36%
	عربيّات[16]	48%	34%
	يهوديّات في النّقب	51%	34%
رجال	بدو في النّقب	76%	12%
	يهود في النّقب	71%	17%

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء،إحصائيات القوى العاملة 2015, الجداول 1.22 -8.1.

يشير تقرير صادر عن مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست إلى أنه من بين النساء العربيات اللواتي يعملن بدوام جزئي، ما يقرب من 40٪ ذكرن أن السبب الرئيسي لعملهن بدوام جزئي هو أنهن لا يجدن وظائف بدوام كامل. مقارنة بـ 14٪ فقط بين النساء اليهوديات.[17] هذا الفرق يُظهر أن العديد من النساء العربيات يعملن بشكل جزئي بعكس رغبتهن، ولو كان باستطاعتهن، لشاركن بالكامل في سوق العمل.

باختصار، من الممكن أن نحدّد أنّ النساء البدويّات في النقب هي مجموعة تعاني من تهميش مزدوج بل وحتى ثلاثيّ في سوق العمل. في عام 2015، شارك 30٪ من السكان البدو الذين تزيد أعمارهم على 15 في القوى العاملة، مقارنة ب 45٪ من مجموع السكان العرب و 67٪ من عدد السكان اليهود في النقب.لدى النساء، فقط 16٪ من البدويّات في النّقب شاركن في قوة العمل، مقارنة مع 64٪ من اليهوديات في النقب و-27٪ من العربيّات على مستوى إسرائيل. يبدو أن الاتجاه التصاعدي في نسبة المشاركة في القوى العاملة قد غيّب النساء البدويّات في النقب، على عكس نظيراتهنّ، النّساء العربيّات والنّساء اليهوديّات. تشير الفجوات إلى أن النساء البدويات يشكلن مجموعة فرعية ضعيفة ضمن مجموعة النساء العربيات في إسرائيل، والتي هي بنفسها - كما هو معروف - مجموعة هامشية.

الباحثون عن عمل

تستند بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمذكورة أعلاه على استطلاعات القوى العاملة المعتمدة على الإبلاغ الذاتي. وعلى النقيض من ذلك، فإن البيانات الواردة من خدمة التوظيف تعد الذين تم تسجيلهم في أحد المكاتب لغرض البحث عن وظيفة. ولذلك، يمكن لهذه البيانات أن تكون مؤشّرًا يعول عليه، ليس فقط بالنسبة للأشخاص العاطلين عن العمل ولكن أيضًا للعدد الفعلي للباحثين عن عمل. تشير بيانات دائرة التوظيف لعام 2016 إلى أن 19.5٪ من النساء البدويات[18] اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 25-65 سنة في منطقة الجنوب تمّ تسجيلعن كباحثات عن عمل. هذا بالمقارنة مع 13.7٪ لدى الرجال البدو و- 5.9٪ فقط من النساء اليهوديات في منطقة الجنوب. من أجل المقارنة، فالمعدل الوطني لهذه الفئة العمرية يبلغ 4.2٪.

يُبيِّن الجدول رقم 2 الفروق في مدة البحث عن عمل ما بين النّساء العربيّات والنّساء اليهوديّات. في حين أن معظم النّساء اليهوديّات يعثرن على عمل في فترة زمنية قصيرة نسبيًّا، فإن ثلثًا من النّساء العربيّات تقريبًا يبحثن عن عمل لمدة أكثر من سنة. لهذه المدّة

[13] البيانات المُرفقة في الجدول لا يصل مجموعها إلى 100% في كل مجموعة، ذلك كونها لا تشمل تصنيف الغير مستنتجين.
[14] وفقا لمكتب الإحصاء المركزي، يعتبر العمل بدوام كامل لكل شخص يعمل 35 ساعة أو أكثر في الأسبوع.
[15] وفقا لمكتب الإحصاء المركزي، يعتبر العمل بدوام جوئي لكل شخص يعمل حتى 35 في الأسبوع.
[16] يشمل البدويات في النقب.
[17] انظر ملاحظة 12, ص 8.
[18] بحسب المعدّل السنويّ عام-2016.

العديد من العواقب السلبية – عدا عن فقدان الدخل والعبء على الأسرة، يمكن أن يؤدي البحث عن عمل لفترة طويلة إلى اليأس وعدم الثقة في القدرة على البدء في العمل أو العودة إلى سوق العمل. وفقاً لتقريرٍ صادرٍ عن مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، فإن نسبة النساء العربيات في الفئة العمرية 25-65 سنة اللواتي تخلّين عن البحث عن عمل[19] هي ٪44 من مجمل اللواتي تخلّين عن الأمر في هذه الفئة العمرية، أي ضعفان ونصف من نسبتهنّ في هذه الفئة العمرية.[20]

الجدول 2: الأشخاص العاطلون عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 64 سنة حسب مدة البحث عن العمل والسكان في عام 2015

مدّة البحث عن عمل (أسابيع)	نساء عربيّات	نساء يهوديّات
1-4	14.2%	27.9%
5-8	15%	16.1%
9-13	-[21]	13.3%
14-26	17%	19%
27-52	15.3%	13.7%
+53	31.2%	10%

المصدر: مركز أبحاث ومعلومات الكنيست، التوظيف في صفوف النساء العربيات، الجدول 6.

البطالة

مؤشر آخر على عدد الباحثين عن عمل هو نسبة البطالة. في الأساس، يتم حساب هذه النّسبة وفقا لنسبة الأشخاص الذين يبحثون عن العمل بشكل فعّال في أحد مكاتب التوظيف من إجمالي القوة العاملة. الجدول رقم 3 يبيّن معدل نسبة البطالة في عام 2017[22] في بلدات بدوية ويهودية في النقب، وذلك بحسب بيانات دائرة التوظيف.[23] بالإضافة إلى ذلك، يبين الجدول النسبة المئوية للنساء من مجموع الباحثين عن عمل في كل بلدة. تشير البيانات إلى وجود فجوة كبيرة في نسبة البطالة ما بين البلدات اليهودية والبدويّة. في العام 2017 بلغ معدل نسبة البطالة في البلدات البدوية إلى ٪16.6، في حين يبلغ المعدل الوطني ٪5.3 ومعدّل منطقة الجنوب بدون البلدات البدوية ٪5.2. من بين البلدات البدوية، معدلات البطالة مرتفعة بشكل استثنائي في كل من عرعرة النّقب (٪25.1) والمجلس الإقليمي القسّوم (٪30.3).

[19] الذين لا يشاركون في قوة العمل الأسبوعية، ولكن كانوا على استعداد للعمل، كان بإمكانهم مباشرة العمل خلال الأسبوع الحاسم فيما لو عرض عليهم عمل مناسب، وبحثوا عن عمل في الأشهر ال 12 السابقة للمسح، عدا عن الأربعة أسابيع السابقة للمسح.

[20] انظر ملاحظة 12, ص 9.

[21] معطيات غير معروفة أو عدد قليل من الحالات.

[22] لا يشمل ديسمبر-كانون الأول.

[23] تشير نسب البطالة، التي حسبتها دائرة التوظيف، إلى العدد الإجمالي للباحثين عن العمل من إجمالي عدد الأشخاص في القوى العاملة. يتم تعريف الباحثين عن عمل بأنهم من الذين أبلغوا دائرة التوظيف مرة واحدة على الأقل في شهر الإشعار من أجل البحث عن عمل، وأفادوا بأنهم لا يعملون. يتم تعريف القوى العاملة على أنها عدد الموظفين والمستقلين (كما هو مسجل في بيانات مؤسسة التأمين الوطني) بالإضافة إلى الباحثين عن عمل.

الجدول 3: معدلات البطالة والوظائف الشاغرة في المناطق البدوية والتجمعات اليهودية في النقب، بالمتوسط 2017

البلدة	نسبة البطالة	نسبة طالبات العمل من النساء من مجمل طالبي العمل[24]
حورة	13.4%	58.2%
كسيفة	21.0%	61.5%
اللقية	15.2%	56.0%
عرعرة النّقب	25.1%	58.0%
رهط	12.2%	59.4%
شقيب السلام	13.5%	61.9%
تل السبع	15.4%	56.4%
المجلس الإقليمي واحة الصحراء	16.3%	61.0%
المجلس الإقليمي القسّوم	31.3%	60.2%
بئر السبع	5.0%	54.1%
عراد	5.0%	55.8%
يروحام	8.1%	52.0%
نتيفوت	6.5%	57.3%
عومر	1.4%	62.7%

المصدر: معالجة بيانات خدمة التوظيف

في البلدات اليهوديّة والبدويّة سويًّا يظهر أن النّساء يبحثن عن عمل أكثر من الرجال، رغم أنهن يشكلن نصف السكان. من الممكن ملاحظة أنّ حوالي 60٪ من العدد الإجمالي للباحثين عن عمل في البلدات البدوية هن من النساء، مقارنة بـ- 55٪ في البلدات اليهوديّة. على غرار البيانات الّتي عُرِضت أعلاه، يشير هذا المُعطى إلى رغبة النساء البدويّات في الاندماج في سوق العمل دون نجاح.

مقارنة معدلات البطالة بمرور الوقت تظهر وجود اتجاه إيجابي .انخفض معدل نسبة البطالة في المدن البدوية من 26.6٪ في عام 2010 إلى 16.6٪ في عام 2017. هذا الانخفاض يعتبر كبيرًا، لكنه لا يشير إلى نوعية الوظائف أو مستوى أجور أولئك الذين دخلوا سوق العمل. من أجل معرفة ذلك، من الضروري الحصول على بيانات حول مستوى الأجور ونوعيّة المهن في المجتمع البدوي بشكل عام، ولدى النّساء على وجه الخصوص.

ال**أجور**

الجدول رقم 4 يعرض متوسط الأجور العاملات والعاملين في البلدات البدوية، في القرى المعترف بها (المجالس الإقليمية) والقرى غير المعترف بها في عام 2014. من أجل المقارنة، يتم عرض بيانات بلدات يهودية مختارة من منطقة الجنوب. تشير البيانات إلى

[24] يختلف تعريف طالبي العمل اختلافًا طفيفًا عن تعريف الباحثين عن عمل، حيث أن الأول يشمل أيضًا أولئك الذين يعملون. عادة، هذه البيانات متشابهة.

أن الرجال والنساء في المجتمع البدوي يحصلون على أجور أقل بكثير من متوسط الأجور في إسرائيل، والتي بلغت 8465 شيكل في العام 2014. بالإضافة إلى ذلك، يمكننا ملاحظة أن النّساء البدويات يتقاضين دخلًا أقل بكثير من الرجال البدو - على سبيل المثال، تحصل امرأة في رهط على 54٪ من مجمل راتب الرجل، في عرعرة-النقب 42٪ وفي واحة الصّحراء 69٪. في جميع البلدات البدوية كان متوسط أجور النّساء أقلّ من الحد الأدنى للأجور، والذي بلغ 4300 شيكل في عام 2014.[25] أما بالنسبة للاختلافات بين اليهود والبدو في منطقة الجنوب، بلغ متوسط الراتب في البلدات اليهودية في الجنوب 7479 شيكل، بينما بلغ هذا الرقم في البلدات البدويّة 5063 شيكل. بعبارة أخرى، كسبت البلدات اليهودية بالمعدّل 47٪ أكثر من ما هو في البلدات البدويّة في الجنوب. تجزئة البيانات لا تتيح استخراج الفجوة في معدّل الأجور بين النساء البدويات واليهوديّات في الجنوب، ولكن دراسة جدول البيانات تظهر لنا أن الفجوات الهائلة، وأكبر من الفجوة ما بين الرجال البدو والرجال اليهود. على الرغم من عدم وجود بيانات حول متوسط أجور النّساء في القرى غير المعترف بها ، يمكن ملاحظة أن المعدل العام في هذه القرى أقل بكثير من البلدات والقرى المعترف بها. في الواقع، وفقاً للبيانات، فإن الموظفين في رهط فقط يكسبون بالمتوسط أقل من الموظفين في القرى غير المعترف بها.

الجدول 4: متوسط الأجور لكل موظف، حسب الجنس والنسبة المئوية للموظفين الذين تقل أجورهم عن الحد الأدنى للأجور في عام 2014

البلدة	الراتب المعدّل للأجير			نسبة الأجيرين ذوي راتب أقل من الحد الأدنى للأجور
	عام	نساء	رجال	
حورة	5,738	4,245	6,467	46%
كسيفة	5,331	3,642	6,158	48%
اللقية	5,358	4,017	6,136	52%
عرعرة النقب	5,660	2,863	6,837	48%
رهط	4,671	3,072	5,723	56%
شقيب السلام	5,045	3,708	5,748	49%
تل السبع	5,127	3,474	5,979	53%
المجلس الإقليمي واحة الصحراء	5,516	4,200	6,094	47%
المجلس الإقليمي القسّوم	5,053	3,028	5,836	49%
قرى غير معترف بها	4,797	-	-	55%
بئر السبع	7,790	6,234	9,468	39%
عراد	6,988	5,184	9,008	43%
يروحام	7,096	5,524	8,553	41%
نتيفوت	5,925	4,896	7,101	48%
عومر	15,071	11,721	18,754	24%

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، معالجة لملف السلطات المحلية 2015 ؛ قرى غير معترف بها – بيانات مؤسسة التأمين الوطني.

[25] كل الحق. שכר מינימום (זכות).

الرسم البياني 3 يمكننا من الحصول على منظور حول متوسط أجور النساء البدويات في النقب مع مرور الوقت. تشير البيانات إلى أنه في هذه المجموعة طرأ ارتفاع كبير في مستوى الأجور بين الأعوام 2007-2014. ارتفاع حاد في أجور النساء البدويات حصل في الكسيفة (ليس في الرسم البيانيّ) ، حيث تمّ تسجيل زيادة بنسبة 52.2 في المائة في الأجور. من ناحية أخرى، الزيادة الأكثر اعتدالا في الأجور تم تسجيلها في رهط، حيث بلغت 27.4٪ فقط خلال تلك السنوات. في بقية المدن الحكومية، تراوحت زيادات الأجور ما بين 30٪-50٪.

الرسم البياني 3: متوسط أجور النساء في بلدات بدوية مختارة، 2007-2014

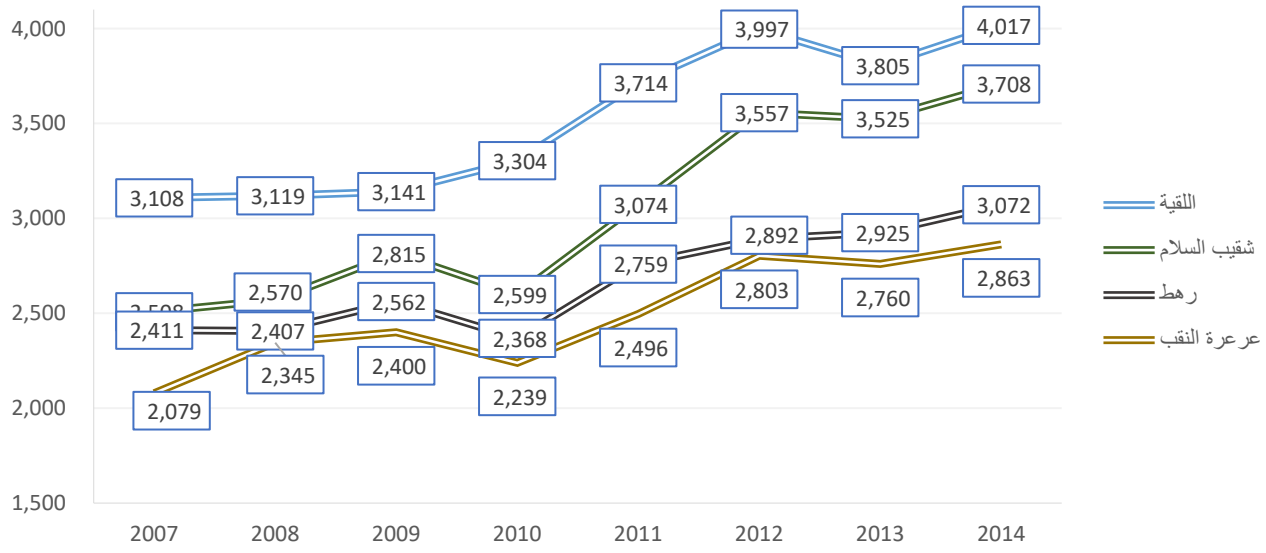

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، معالجة لملف السلطات المحلية، 2008-2015.

مع أنّ هذه الزيادات في الأجور تعتبر كبيرة، من أجل فهم ما إذا كانت جزءاً من اتجاه عام في الاقتصاد أو تحسينات محددة للنساء البدويات في النقب، من الضروري مقارنتها بالمجموعات السكانيّة الأخرى. لدى الرجال البدو، حدثت أكبر زيادة في تلك السنوات في عرعرة-النقب، وبلغت 40.6٪. في البلدات البدوية الأخرى، كانت هناك زيادة تقارب الـ- 30٪ في صفوف الرجال الذين يتقاضون رواتب شهرية خلال هذه الفترة. وهكذا، كما هو الأمر بالنسبة للنساء البدويّات، كانت هنالك زيادة كبيرة في الأجور لدى الرجال البدو، وإن كانت أقل قليلًا من الزيادة لدى النساء عند النظر إلى ارتفاع الأجور لدى النساء في البلدات اليهودية، تظهر هناك كذلك زيادة عشرات في المئة. في بئر السبع ارتفعت الأجور في صفوف النساء بنسبة 32.8٪، في نتيفوت بنسبة 42.3٪، في يروحام بنسبة 37.1٪ وفي عومر بنسبة 28.2٪. عند النظر إلى البيانات الوطنية، بين الأعوام 2007-2014، ارتفع متوسط أجور الموظفين في إسرائيل بنسبة 25.5٪.[26]

هكذا، تُظهر البيانات أن زيادة الأجور لدى النساء البدويات في النقب أعلى منها لدى الرجال البدو، النساء اليهوديات في النقب أو في إسرائيل بشكل عام في الفترة التي تمت مراجعتها. في حين أن هذا المعطى مشجع، ينبغي أن نتذكر أن الفجوات من حيث القيمة المطلقة لا تزال مرتفعة، حيث زاد المتوسط على صعيد مجمل الاقتصاد الإسرائيلي أيضا بشكل ملحوظ. تشير البيانات إلى أنه على الأقل في صفوف الموظفين بأجر هناك اتجاه لسد الفجوات ما بين النساء البدويات ومجمل السكان الآخرين.

[26] مكتب الإحصاء المركزي, ملف السلطات المحلية 2007-2015.

توزيع الصناعة

الأرقام المعروضة أعلاه ألقت الضوء على مدى مشاركة النّساء العربيّات بشكل عام والبدويّات من النقب بشكل خاص في سوق العمل، بالإضافة إلى اتجاهات مستوى أجورهنّ في السنوات الأخيرة. مع ذلك، من أجل الحصول على صورة أكثر اكتمالاً، من الضروري معالجة قطاعات التوظيف التي تعمل فيها هذه النساء، وهي حقيقة يمكن أن تفسر أسباب الأجور المنخفضة نسبيًّا. ويبين ارسم البياني رقم 4 توزيع الموظفات العربيات واليهوديات في العام 2016. الاختلافات الرئيسية بين النّساء العربيّات واليهوديّات تبرز في العديد من الصناعات. في قطاع التعليم، لدى النساء العربيات نسبة أعلى بكثير من نظيراتهن اليهوديات - 34٪ مقارنة بـ 19٪. في المقابل، وفي القطاعات الأخرى، تتمتع النساء اليهوديات بتمثيل أعلى.على سبيل المثال، 8٪ من النساء اليهوديات يعملن في الخدمات المهنية، العلمية والتقنية، مقارنةً بـ 2.7٪ فقط بين النساء العربيات. في قطاعات المعلومات والاتصالات والقطاع الإداريّ العام، الفجوات كبيرة أيضًا. هذه الفجوات ملحوظة أكثر لأنه وبالذات في الصناعات التي فيها لليهوديات تمثيل أعلى، هي تلك الصناعات التي فيها متوسط الأجور أعلى، كما هو مبين في الجدول رقم 5. متوسط الأجور في المعلومات والاتصالات يبلغ حوالي 19297 شيكل، في قطاع الخدمات المهنية، العلمية والتقنية يبلغ 13374 شيكل وفي الإدارة العامة هو 14597 شيكل. في المقابل، في قطاع التعليم، يبلغ متوسط الأجور 7822 شيكل فقط.

رسم بياني 4: النسبة المئوية للأشخاص العاملين حسب الصناعة، المجموعة السكانية والفرق بين الجنسين، 2016

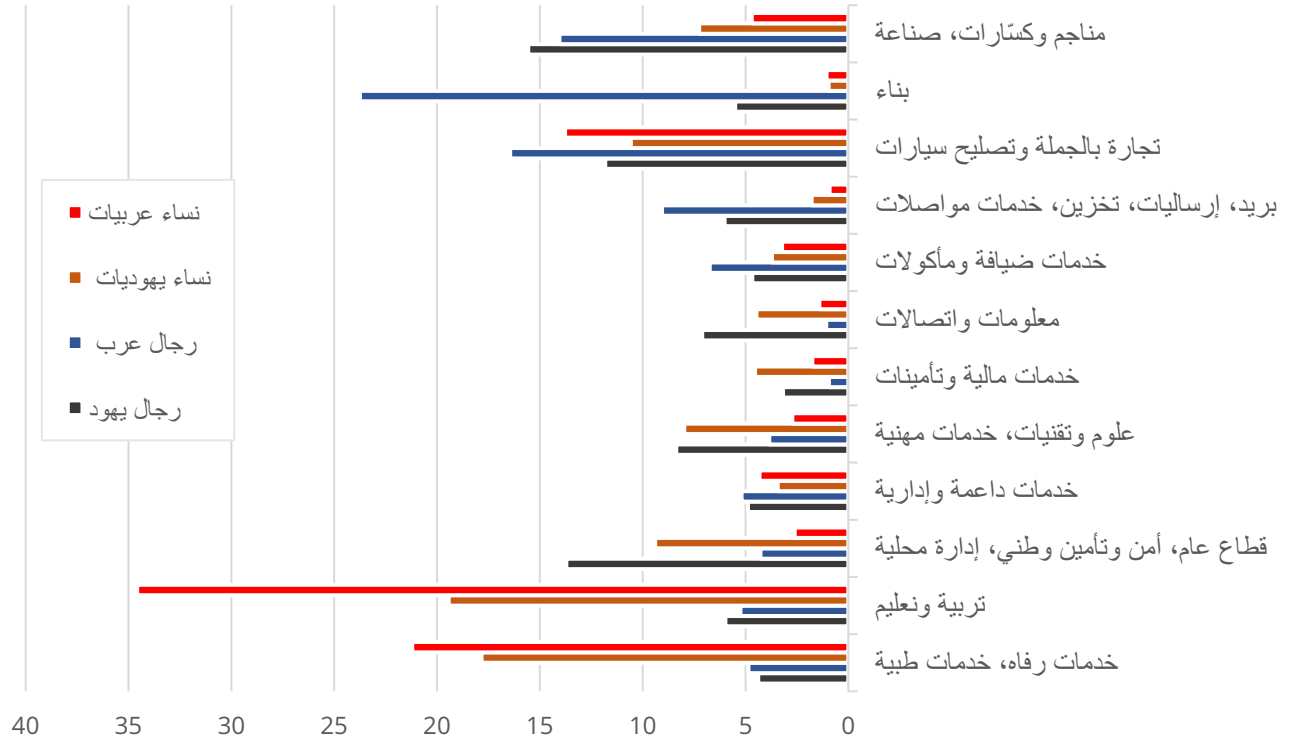

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، الموجز الإحصائي لإسرائيل 2016، الجدول 12-12.

الجدول 5: متوسط الأجور لكل موظف براتب حسب فرع الصناعة، 2016

الفرع	الصحة والرّفاه	تعليم	إدارة محلية وعفي القطاع العام	خدمات دعم وإدارة	خدمات مهنية، علمية وتقنية	خدمات مالية وتأمينات	معلومات واتصالات	خدمات ضيافة ومأكولات	خدمات مواصلات، تخزين وبريد	تجارة	بناء	صناعة، مناجم وكسّارات
الأجر (₪)	8,632	7,822	14,597	5,402	13,374	16,997	19,297	4,510	10,910	8,358	8,941	13,494

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، الموجز الإحصائي لإسرائيل 2016 ، الجدول 12.40

لم يتسنّ تحليل المعطيات الحديثة، ولذلك فأحدث البيانات المتوفرة عن السكان البدو في النقب هي من العام 2008، وهي معروضة في الرسم البيانيّ رقم 5. على الرغم من أن المقارنة بين الرسمين البيانيين 4 و 5 تُعتبر أمرًا صعبًا، بسبب الفجوة الزمنية وبسبب تعريفات مختلف الصناعات في الاقتصاد والّتي تغيرت قليلاً، يمكننا أن نرى أوجه التشابه والاختلاف بين البيانات المتعلقة بالنّساء العربيّات في الرسم 4 والنساء البدويّات من النقب في الرسم 5. قطاع التعليم هو الأساسي لكلا المجموعتين السكانيتين، لكن يمكن الملاحظة أن هذا القطاع لدى النساء البدويات أكثر هيمنة بكثير. فرع مركزي آخر تعمل فيه النساء العربيّات والبدويّات في النقب، هو مجال الصحة، الرعاية الاجتماعية والعمل الاجتماعي. مع ذلك، يمكن الملاحظة أن الاختلافات بين المجموعتين تعزز حقيقة أن النساء البدويات من النقب أضعف من النساء العربيات. إن نقص التنوع والتركيز على القطاعات منخفضة الدخل أكثر حدة في صفوف النساء البدويات، وهو ما يفسر انخفاض أجورهن.

رسم بياني 5: النسبة المئوية للعاملات حسب الصناعة في النقب، 2008

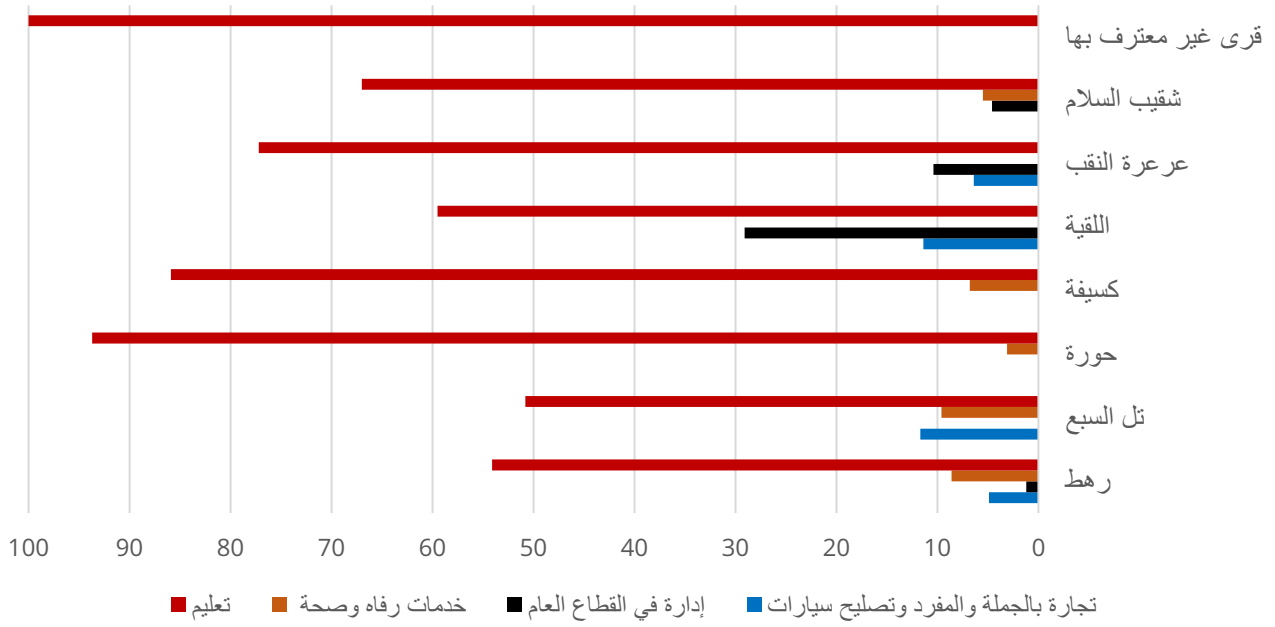

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ، معالجة بيانات التعداد السكاني لعام 2008 (تم الصناعات ذات النسبة المئوية المنخفضة جداً من العاملات في جميع المناطق)

الحواجز التي تحول دون دخول سوق العمل

في ضوء البيانات المعروضة أعلاه، يُطرح السؤال حول سبب عدم مشاركة النساء البدويات في النقب في سوق العمل. اقترحت الدراسات حواجز تنقسم إلى مجموعتين - أولئك الذين ينظرون إلى الثقافة العربية بشكل عام والبدوية على وجه الخصوص كثقافة أبوية تمنع النساء من الخروج إلى المجال العام، وبالتالي تفرض عليهنّ قيود تمنعهن الخروج للعمل خارج بلدتهن أو حتى منازلهن; أولئك الذين ينظرون إلى سياسة دولة إسرائيل باعتبارها العامل الرئيسي في وضع الحواجز أمام اندماج المجتمع العربي، لا سيما إدماج النّساء العربيّات في سوق العمل.

أشار تقرير يتبع لشركة عدليا، التي كانت مسؤولةً عن إعداد الخطة الاجتماعية-الاقتصادية للأعوام 2017-2021، إلى أن انخفاض المشاركة في القوى العاملة لدى النساء البدويات ينبع من سببين رئيسيين: أولاً، المجتمع البدوي، كمجتمع أبوي، يضغط على النساء للعمل في مكان سكنهن، وبسبب أنه في القرى البدوية لا تتوفر وظائف، فإن العديد منهن يبقين بدون فرص للعمل; ثانيًا، من الصعب على النساء البدويات الاندماج في سوق العمل في منطقة بئر السبع بسبب الحواجز اللغوية، مستوى تعليم منخفض، نقص في مراكز الرعاية ورياض الأطفال إلى جانب الحواجز القائمة بسبب حالة المواصلات.[27]

يدعي كل من يناي وكراوس أنه عند دراسة المجتمع العربي في إسرائيل، يجب النظر إلى بنية الاقتصاد السياسي والنظام الأبوي كعوامل تتفاعل مع بعضها البعض. في مقالهم يظهران كيف أن بنية الفرص المحدودة للنساء العربيات في إسرائيل وتعاون الدولة مع القوى المحافظة في المجتمع العربي تعمل معاً للحد من دخولهن إلى سوق العمل. بعبارة أخرى، لا ينبغي النظر إلى الثقافة العربية على أنها عامل ثابت يرفض خروج المرأة إلى المجال العام، بل ككيان ديناميكي يتغير وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية. عندما لا تعمل الدولة على السماح بالحواجز أمام توظيف النساء العربيات، فإنها تعزز الأنماط المحافظة وتكرر بنية السلطة الأبوية.

سنحاول في هذا الفصل توضيح العقبات الرئيسية التي تواجهها النساء البدويات في النقب اللاتي يرغبن في الانضمام إلى سوق العمل، كيف تطورت هذه الحواجز، على خلفية الإهمال الحكومي الشديد للمجتمعات البدوية في النقب وإلى أي مدًى يعزز هذا الإهمال الأنماط الثقافية التقليدية. سنقدم الحواجز الأربع الرئيسية التي تواجه المرأة البدوية في سوق العمل، كما يتضح من الأبحاث الأكاديمية، الدراسات السياسية، التقارير الحكومية والمعلومات الواردة من الميدان كذلك. إضافة إلى هذا سنرى كيف أن نزاع البدو مع الدولة حول ملكية الأراضي يؤدي إلى تفاقم الحواجز، كما يظهر بشكل بارز في القرى غير المعترف بها.

التعليم

تشير العديد من الدراسات إلى عامل التعليم كعامل حاسم في مشاركة النّساء في سوق العمل والنهوض بوضعهنّ الاجتماعي. لدى مجموعات الأقليات، هذه الآلية بارزة ويعمل التعليم كأداة للخروج من حالة التهميش الاجتماعي – جنسيًّا وعرقيًّا.[28]

من الناحية التاريخية، المجتمع العربي في إسرائيل، بما في ذلك المجتمع البدويّ، كان يخضع لقيود الحكم العسكري حتى عام 1966 وبالتالي حُرم من المساواة في الوصول إلى خدمات مثل الرفاه الاجتماعي، التعليم، العمل والصحة. وإلى أن تمت إزالة النظام العسكري، قلة قليلة من المجتمع البدوي الصغير تمكنت من الحصول على التعليم وهم من أبناء المشايخ المقربين من السلطات الذين تم إرسالهم للدراسة في المؤسسات التعليمية في الشمال.[29] وهكذا، لم يتمكن جيل كامل تقريباً من الوصول إلى أي نوع من أنواع التعليم، بما في ذلك النساء وبالتأكيد. ابتداءً من العام 1966، وعلى أثر إنشاء البلدات الحكومية الدائمة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، تم إنشاء مدارس ابتدائية وثانوية في المجتمعات البدوية بشكل مكثف.ومع ذلك، لم تتوفّر في هذه

---

[27] عدليا, 2015. *برنامج استراتيجي للتنمية الاقتصادية-اجتماعية في المجتمع البدويّ في النّقب. المرحلة أ' – رسم صورة عن الوضع وتعريف القضايا الأساسية*, ص 91.

[28] خالد عرار ومهند مصطفى, 2009. *השכלה גבוהה ותעסוקה בקרב נשים ערביות: חסמים ותמורות*. في ف. عزايزة, ح. أبو بكر, ر. هيرتس لازاروفيتش, أ. غانم (المحرّرون). النساء العربيات في إسرائيل: صورة عن الوضع ونظرة للمستقبل, ص 290-259.

[29] Ismael Abu-Saad, 1995. *Bedouin Arab Education in the Context of Radical Social Change: what is the future?.* Compare 25(2): 149-160.

المدارس المعدات والمرافق كما في المدارس الموجودة في نظام التعليم اليهودي.[30] على غرار فترة الحكم العسكري، وحتى بعد إنشاء البلدات الدائمة، العديد من الأسر لم ترسل بناتها إلى النظام التعليمي بسبب الاختلاط في المدارس، وهو أمر غير مقبول في المجتمع البدوي.

بالنسبة لسكان القرى غير المعترف بها، كان الوضع أكثر صعوبة. تم إنشاء عشر مدارس ابتدائية فقط في هذه القرى، في بنايات مؤقتة، وكانت هذه المدارس أكثر فقراً من المدارس في البلدات الحكوميّة الدائمة.[31] دولة إسرائيل لم تطبق قانون التعليم الإلزامي بشكل صارم في البلدات البدوية في النقب، وتقبلت عدم إمكانية وصول الفتيات إلى الأطر التعليمية. لم تنشئ الدولة كذلك مؤسسات تعليمية يمكن الوصول إليها في البلدات أو بالقرب منها (لا سيما في القرى غير المعترف بها)، وبذلك لم تسمح للأهالي الذين رغبوا بالأمر في إقامة أطر تعليمية فردية أو منفصلة. العديد من الفتيات البدويات تم تحييدهنّ من النظام التعليمي أو أنهن تخلين عنه في مراحل مبكرة. التماس إلى المحكمة العليا يطالب بإنشاء مدرسة ثانوية بقرية أبو تلول من أجل ضمان حصول جميع تلميذاتها على التعليم وعدم تسريهن، تم قبوله فقط بعد سبع سنوات من النضال القانوني.[32] هذا الوضع عاد بالضرر على الفتيات أساسًا، نسبة تسريهن وصلت إلى أكثر من 60٪ مع بداية العقد السابق. في دراسة احصائية أجريت عام 2004 من قبل جمعية سدرة في النقب بعض القرى غير المعترف بها، وجدت الباحثات أن نسبة النساء الأميات ممن تبلغ أعمارهن 30 سنة وأكثر في القرى غير المعترف بها بلغت 80٪.[33] حتى يومنا هذا، ترفض الحكومة الإسرائيلية إنشاء مؤسسات تعليمية ملائمة في القرى غير المعترف بها كجزء من الضغط على سكان القرى غير المعترف بها للتخلي عن مطالبهم بالملكية والانتقال إلى البلدات الحكومية الدائمة.[34] لم يتم إنشاء المدارس الثانوية (ولا تزال غير موجودة إلى يومنا هذا) في القرى غير المعترف بها، ومن أجل إكمال 12 سنة من الدراسة، يتوجّب على الطلاب المشي لعدة كيلومترات أو الاعتماد على السفريّات للوصول إلى المدرسة القريبة، الأمر الّذي يضر الفتيات بالذات.

حتى السنة الدراسية (2016-2017)، هنالك 94 مدرسة ابتدائية و 41 مدرسة ثانوية في البلدات البدوية في النقب. يوجد هذه المدارس حوالي 76 ألف تلميذ.[35] كما سبق، 10 مدارس ابتدائية فقط تقع في القرى غير المعترف بها ولا توجد مدرسة واحدة حتى فوق الابتدائية. هذا بالرغم من أن سكان القرى غير المعترف بها يشكلون حوالي ثلث السكان البدو في النقب.

المشاكل الرئيسية التي يواجهها نظام التعليم البدوي هي التسرب، انخفاض الإنجازات في المدارس الثانوية، ضعف البنى التحتية المادية ونقص حاد في الصفوف الدراسية. بلغت نسبة الأطفال الذين لا يدرسون في أحد أطر التعليم البدوي في سن 17 عامًا 29.3٪ في العام 2016. بعد الزيادة الحادة في هذا الرقم والّتي طرأت بين السنوات 2007-2012 (من 23٪ إلى ذروة وصلت 43٪)، يبدو أن هناك بعض التحسن في السنوات الأخيرة وأن معدل التسرب يتراجع. مع ذلك، فإن معدل التسرب لدى السكان البدو لا يزال مرتفعاً مقارنة بالمجموعات السكانية الأخرى. في العام 2015، كان معدل التسرب لدى الأطفال في سن 17 عامًا في المجتمع العربي 13٪، وفي إجمالي السكان عمومًا 5٪.[36] أظهرت دراسة أجراها مركز أبحاث ومعلومات الكنيست أن معظم التسرب في المجتمع البدوي يحدث في الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى الثانوية، في حين أنّ معظم المتسربين من الإطار التعليمي يتركون المدرسة في الصفوف من التاسع إلى العاشر.[37] بالإضافة إلى ذلك، تبيّن أن معدل التسرب، على خلاف الماضي، أعلى لدى الأولاد منه لدى البنات. وتظهر بيانات مستقاة من السنوات الأخيرة أن حوالي 27٪ من الأولاد ونحو 22٪ من الفتيات في الصف السابع لم يكملوا 12 سنة من التعليم المدرسي. من بين الفتيات في المجتمع العربي وعموم السكان، يبلغ هذا الرقم 6٪ و 5٪ على التوالي.

---

[30] Ismael Abu-Saad, 1997. *The Education of Israel's Negev Bedouin: Background and Prospects*. Israel Studies 2(2): 21-39.

[31] انظر ملاحظة 30.

[32] محكمة العدل العليا 2848/05, **فاطمة أبو سبيلة (علي) وأخ' ضد وزارة التربية والتعليم وأخ'**. التماس للحصول على حكم مشروط 20.03.2005.

[33] سراب أبو ربيعة-قويدر, 2013. *הבניית אי-השוויון בקרב נשים ערביות-בדוויות בשוק התעסוקה*. في ר' بيداتسور (محرر). הבדווים בנגב אתגר אסטרטגי לישראל, ص' 27-18.

[34] Michal Rotem and Neve Gordon, 2017.*Bedouin Sumud and the Struggle for Education*. Journal of Palestine Studies 46(4): 7-27.

[35] إيتي فايسبلاي, 2017. *החינוך הבדואי בנגב – תמונת מצב*. مركز أبحاث ومعلومات الكنيست, ص' 3.

[36] انظر ملاحظة 35, ص' 30, رسم بياني 11.

[37] انظر ملاحظة 35, ص' 30, رسم بياني 12.

تشير الفجوات الهائلة في معدلات التسرب من المجتمع العربي وعموم السكان إلى انعدام الثقة في نظام التعليم في المجتمع البدوي. البيانات المتعلقة بالإنجازات في البجروت وانخفاض فرص القبول في التعليم العالي، أدّت بالعديد من الأسر إلى عدم إبقاء أبنائها وبناتها في نظام التعليم إذا لم يكن هناك أفق للحصول على شهادة بجروت عالية الجودة أو اكتساب مهنة. وجد غوتليب وأبو بدر أن أهم سبب للتسرب لدى التلاميذ في القرى غير المعترف بها هو عدم الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنى التحتية مثل الكهرباء، الماء، الصحة، المواصلات العامة والمسافة بين المنزل والمدرسة.[38] يبدو أنه عندما تكون العقبات كثيرة وفرص الحصول على شهادة البجروت منخفضة، يتسرّب العديد من الطلاب والطالبات قبل نهاية المرحلة الثانوية.

وفقاً لتقرير مركز أبحاث ومعلومات الكنيست المذكور أعلاه، تعترف وزارة التعليم بوجود نقص حاد في الصفوف الدراسية يصل إلى حوالي 1200 فصلاً وروضة أطفال في البلدات البدوية. مع ذلك، فإنّ عدد الفصول الدراسية التي بنتها وموّلتها الوزارة في كل عام يوفر ردًّا يصل 20 إلى 60 بالمائة فقط من الاحتياجات المعترف بها من قبل الوزارة نفسها. في السنوات 2011-2016، تم تخصيص ميزانية لبناء ما مجموعه 794 فصلاً دراسيًا، ولكن في الواقع تم بناء 309 صفوف فقط. بلغ إجمالي الميزانية التي خصصتها وزارة التعليم لبناء صفوف دراسية في نظام التعليم البدوي في النقب حوالي 646.5 مليون شيكل في السنوات ما بين 2011-2016، لكن من الناحية العملية، نقلت وزارة التعليم 225.5 مليون شيكل فقط إلى السلطات المحلية البدوية في النقب لبناء صفوف دراسية تم الانتهاء من بنائها في 2011-2016. في هذه الحالة، النقص الحاد في الفصول يزداد بمرور السنين، حيث يبدو أن الوزارات الحكومية لا تقوم بما يكفي لرفع الحواجز والعمل بالتعاون مع السلطات المحلية من أجل تقليل الفجوات.

الفجوات بين السكان البدو والسكان عامة تنعكس أيضا في الإنجازات في امتحانات البجروت. ليس فقط أنّ معدل التسرب لدى المجتمع البدوي هو الأعلى على مستوى إسرائيل، بل حتى بين أولئك الذين أتمّوا 12 عامًا من التعليم، لا يمكنهم دائمًا أن يتموّا شهادة البجروت وأقلّ من ذلك لإتمام شهادة بجروت جامعية.[39] في البيانات الواردة أدناه، سوف تكون الإشارة إلى المجموع السنوي بأكمله، وليس فقط لأولئك الذين بلغوا الصف الثاني عشر الثانوي، من أجل أن الحصول على تمثيل مخلص لواقع النسبة المئوية للأشخاص الذين يحق لهم الحصول على شهادة البجروت من إجمالي عدد السكان في فئة العمر البالغة 17 عامًا.

في عام 2014، كان يحق فقط ل- 30.3 ٪ من الأطفال في سنّ 17 عاما في المجتمع البدوي أن يحصلوا على شهادة الثانوية العامة كاملة. في العام نفسه، بلغت نسبة من يحق لهم الحصول على شهادة الثانوية العامة لدى السكان العرب (باستثناء البدو والدروز) 47.8 ٪، وفي مجموع السكان (باستثناء الحرديم والبدو) 65.5 ٪.[40] عندما يتم تصنيف البيانات حسب الجنس، من الممكن أن نرى فجوات كبيرة بين الأولاد والبنات في جميع المجموعات السكانية. في صفوف السكان البدو في النقب، كان يحق ل- 42٪ من الفتيات و 19.2٪ من الأولاد الحصول على شهادة البجروت. في المجتمع العربي (باستثناء البدو والدروز)، فإن 61.1٪ من الفتيات و 35.3٪ من الأولاد يحق لهم الحصول على شهادة البجروت، وبين عامة السكان (باستثناء الحريديم والبدو) 73.9٪ من الفتيات و 57.5٪ من البنين يحق لهم الحصول على شهادة الثانوية العامة. بعبارة أخرى، يمكن ملاحظة أنه على الرغم من أن فتيات المجتمع البدوي في النقب يتمتعن بأفضلية دراسية على الفتيان، فإن إنجازاتهن لا تزال متخلفة عن نظيراتهن في المجتمع العربي وعامة السكان. لا ينحصر الرقم المقلق في الإنجازات المنخفضة وحسب، بل أيضاً في ركود نسبة من يحق لهم الحصول على بجروت مع مرور الوقت، خاصة عند المقارنة بالزيادات المسجلة لدى السكان العرب ومجمل السكان بشكل عام. في عام 2007، كان ل- 41.3 ٪ من الفتيات البدويات في النقب الحق للحصول على شهادة الثانوية العامة، مقارنة مع 45.8 ٪ و 62.9 ٪ بين الفتيات العربيات عمومًا والسكان عامة، على التوالي. وبعبارة أخرى، في حين شهدت الفتيات العربيات (باستثناء البدو والدروز) زيادة قدرها 15.3٪ في الأعوام 2007-2014 في الحصول على البجروت، في المجتمع البدوي بقي هذا الرقم ثابتًا تقريبا خلال نفس الفترة.

البيانات المتعلقة بنسبة الطلاب الذين يحق لهم الحصول على شهادة بجروت جامعية لدى المجتمع البدوي في النقب غير مشجعة. في عام 2014، كانت 30.2٪ فقط من الفتيات البدويات مؤهلة للحصول على شهادة بجروت جامعية، مقارنة بـ 47.2٪

---

[38] يوفال يناي وفيرد كراوس, 2009. *תרבות או מבנה הזדמנויות: למה נשים פלסטיניות ממעטות להצטרף לשוק העבודה?* في ف. عزايزة, ح. أبو بكر, ر. هيرتس لازاروفيتش, أ. غانم (المحرّرون). النساء العربيات في إسرائيل: صورة عن الوضع ونظرة للمستقبل, ص 290-259

[39] شهادة بجروت تفي بمطلبات الحد الأدنى للقبول لمعاهد التعليم العالي.

[40] حجيت سوفر فرمان, يونتان إيال, سوزان حسن ظاهر وموريا فرنكل, 2016. *התוכנית לקידום הצמיחה והפיתוח הכלכליים של האוכלוסייה הבדואית בדרום (قرار حكومي 3708): التقرير الأول*. مركز مايرز-جوينت-بروكديل, ص' 135, جدول 4א.

و 62.1٪ لدى الفتيات في المجتمع العربي (باستثناء النساء البدويات والدرزيات) والسكان عمومًا (باستثناء النساء الحريديات والبدويات). على مدار الوقت، يبدو أنه على غرار معدل الاستحقاق للبجروت، كانت هناك زيادة معتدلة لدى الفتيات البدويات من النقب مقارنة بالفتيات في السكان العرب. في عام 2007، كانت 27.3٪ من الفتيات البدويات في النقب مؤهلات للحصول على شهادة بجروت جامعية، مقارنة بـ 37.6٪ من الفتيات في المجتمع العربي (باستثناء النساء البدويات والدرزيات). وهكذا، فبين الأعوام 2007 و 2014 كانت هناك زيادة بنسبة 10٪ تقريباً بين الفتيات في المجتمع العربي، مقارنة بـ 3٪ فقط بين الفتيات من المجتمع البدوي في النقب، واللواتي كن مؤهلات للحصول على شهادة بجروت جامعية.

عندما تكون نسبة المتسربين من التعليم مرتفعة ونوعية الشهادة الثانوية منخفضة، ليس من المستغرب أن يجد سكان البدو صعوبة في اختراق جدران التعليم العالي في إسرائيل. أظهرت الدراسات التي فحصت دخول النساء البدويات من النقب إلى مؤسسات التعليم العالي، ظاهرة تسارعت خلال العقدين الأخيرين، وهي أن الحواجز المؤسسية مثل البسيخومتري المتحيز ثقافيًا، القيود العمرية للكليات المختلفة، الصعوبات اللغوية، المواصلات العامة، وتمويل الدراسة تمنعهن من القبول بأعداد أكبر.[41] بالإضافة إلى ذلك، عليهن أيضاً التعامل مع الحواجز الهيكلية داخل المجتمع البدوي، والّتي لا يزال بعضهم مع تصورات محافظة عن دور المرأة. بعبارة أخرى، حتى القلة التي أكملت شهادة الثانوية العامة بنجاح، لا يزال عليها التعامل مع الحواجز المؤسسية والثقافية في سعيها للحصول على التعليم العالي.

تشير البيانات إلى حدوث زيادة على مر السنين في القبول في الجامعات والكليات في صفوف النساء البدويات من النقب، لكن هذه الزيادة حدثت أيضًا في قطاعات أخرى في المجتمع الإسرائيلي بسبب التوسع في نظام التعليم العالي. حتى عام 1998 فقط 12 امرأة بدوية أكملن درجة البكالوريوس في جامعة بن غوريون،[42] وفي عام 2016، كانت 64 امرأة بدوية (مقارنة بـ 21 رجلاً بدويًا) قد أكملن ألقابهن الأولى والثانية.[43] ومع ذلك ، بالمقارنة مع بقية السكان ، لا يزال مجتمع البدو متخلفًا في الحصول على التعليم العالي. تظهر البيانات في السنة الدراسية 2014/15 أنه بينما في البلدات البدوية الحكومية، نسبة طلاب اللقب الأول في الجامعات والكليات من الفئة العمرية بين 20 و 29 سنة تراوحت بين 2.6٪ و 4.9٪، وكان المتوسط في البلدات العربية 9.1٪ والمعدل الوطني 14٪.[44] لا يتم قبول العديد من الفتيات والفتيان البدو في الكليات ذات الأهمية الحاسمة لتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، مثل الهندسة، العلوم الطبيعية أو العلوم الصحية، وبالتالي فإن العديد منهم يتقدمون للحصول على التعليم العالي في الأردن والضفة الغربية وأوروبا الشرقية.

تمثل الثغرات التاريخية في التعليم عاملاً رئيسًا يفسر معدلات التوظيف الحالية للنساء البدويات في النقب. النساء اللواتي حصلن على شهادة الثانوية العامة ودخلن نظام التعليم العالي لا يواجهن صعوبة في العثور على عمل. وتعمل الكثير منهن في الخدمات العامة مثل التعليم، الرعاية الاجتماعية والصحة، ويتم ترقية بعضهن إلى وظائف مهنية، بما في ذلك المناصب الإدارية.[45] في المقابل، النساء اللواتي لم يتلقين التعليم الثانوي كاملًا ولم يتقدمن لنظام التعليم العالي، يواجهن مشكلة في العثور على عمل دائم بأجر لائق، وغالبا ما يتوجهن للعمل بدوام جزئي أو المهن المؤقتة في أعمال لا تتطلب مهارات خاصة أو تعليمًا. الكثير منهن يعملن في مهن ذوي الياقات الزرقاء مثل خدمات التنظيف، مصانع النسيج، الزراعة وغير ذلك.

ادعاؤنا هو أن التعليم هو العامل الرئيسي الذي يعيق دخول المرأة إلى سوق العمل. لو أنّ نظام التعليم البلدات البدوية (منذ الطفولة المبكرة، والتي ستناقش أدناه) حصل على ميزانية تعالج بشكل صحيح احتياجات المجتمع البدوي لتراجعت الفجوة بين عموم السكان وبين النساء في المشاركة في القوى العاملة، الرواتب ونوعية الوظائف بشكل ملحوظ. طالما هناك نقص في الفصول الدراسية، طالما هنالك مبان مدرسية متهالكة، تسرب عالٍ وشهادة بجروت بجودة متدنّية، فإنّ الثغرات في نظام التعليم ستجد

---

[41] Ismael Abu-Saad, 2016. *Access to higher education and its socio-economic impact among Bedouin Arabs in Southern Israel*. International Journal of Educational Research, 76: 96-103.

[42] سراب أبو ربيعة-قويدر, 2005. *ראשונות בהשכלה הגבוהה: משמעותה של ראשוניות בקרב נשים בדוויות משכילות*. بحث لتوفير رد جزئي على شروط القبول للقب دكتور للفلسفة, ص' 24.

[43] مركز تمار, 2017. *תמונת החינוך בקרב החברה הבדואית בנגב על פי ממצאים בחתך ארצי*, ص' 14.

[44] شلومو سبيرسكي وإيتي كونور أتياس, 2017. *תמונת מצב חברתית 2016: השכר עולה – אך לא מדביק את הגידול בצמיחה*. مركز أدفا, ص' 25- 31.

[45] سراب أبو ربيعة قويدر, 2017. *זהות מעמדית בהתהוות: פרופסיונליות פלסטיניות בנגב*.

طريقها إلى سوق العمل، وربما حتى ستتفاقم. إذا كانت الدولة سوف تستمر في استخدام ضعف نظام التعليم كأداة سياسية لممارسة الضغط على سكان القرى غير المعترف بها، والّذين يشكلون ثلث السكان البدو في النقب، بأن ينتقلوا إلى البلدات الحكومية، فإنّ المعاناة ستطال النساء في المعظم، واللواتي في أحسن الأحوال سيشكلن قوّى عاملة دون كفاءة، وفي أسوأ الأحوال، ببساطة، لن تكون هذه النساء قادرة على دخول سوق العمل.

أطر الطفولة المبكرة

بالإضافة إلى النظام التربوي المتهالك في البلدات البدوية، تتميز مؤسسات الطفولة المبكرة بالعديد من المشاكل. هذه المؤسسات لها دور حاسم في تنمية الأطفال، وأولئك الذين هم في إطار خاطئ، أو أسوأ من ذلك – من هم دون إطار على الإطلاق، سيجدون صعوبة في الحصول على الأدوات والمهارات الأساسية التي تخدمهم طوال حياتهم؛[46] بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الأطر تسمح للنساء، اللواتي يقع عبء تربية الأطفال عادة عليهن، بالخروج والاندماج في سوق العمل بشكل مستمر. بالنسبة للأسر القليلة الموارد، فإنّ أطر التعليم المدعومة من الدولة في مرحلة الطفولة المبكرة تعتبر إلزامية لتمكين كلا الزوجين من الذهاب إلى العمل. في غياب إمكانية الوصول الجغرافي و/أو الاقتصادي إلى أطر رعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، فإن الأمهات يُجبرن على التخلي عن مشاركتهن في سوق العمل.

ينطبق قانون التعليم الإلزامي في إسرائيل على الأطفال من سن 3 سنوات، بحيث أنه تكون هناك فجوة لا تقل عن سنتين ونصف السنة بين نهاية إجازة الأمومة والتزام الدولة بتوفير إطار تعليمي. من أجل تشجيع النساء على الاندماج في سوق العمل وفي التدريب المهني، تعمل وزارة العمل، الرعاية والخدمات الاجتماعية من أجل إنشاء مراكز رعاية نهارية ومراكز والإشراف عليها. يحق للأطفال الذين هم في أطر تحت الإشراف التابعة للوزارة الحصول على إعانة من الرسوم الدراسية، والتي تتغير وفقا لفحص قدرة الوالدين الاقتصادية. ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن معظم الأطفال (76٪) في إسرائيل الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 3 سنوات هم في أماكن خاصة غير خاضعة للرقابة وغير مدعومة حكوميًا، وعدد قليل منهم فقط في مراكز الرعاية النهارية والرياض الخاضعة للإشراف.[47]

الوضع في الوسط العربي أكثر صعوبة، حيث يوجد نقص حاد في مراكز الرعاية النهارية، ونسبة الأطفال في الأطر الخاضعة للإشراف أقل بكثير من نسبتهم الوسط اليهودي. ووفقاً لتقرير صادر عن شبكة النساء في إسرائيل، فإن السلطات العربية لديها مركز رعاية نهارية لكل 2000 طفل، مقارنة بـ 250 طفلاً في الوسط اليهودي.[48] في العام 2016، فقط 16% من الأطفال في سن 3-0 في البلدات العربية تعلموا في أطر يتم الإشراف عليها من قبل الدولة، مقارنة ب 28% في البلدات اليهودية.[49]

الحكومة تدرك التمييز الحاصل منذ فترة طويلة في تخصيص الموارد اللازمة لإنشاء مراكز الرعاية النهارية للسكان العرب، وفي عام 2014 تغيرت طريقة تخصيص الميزانيات في بناء الرعاية النهارية بشكل كان من المفترض أن تستفيد منه السلطات المحلية الضعيفة، السلطات العربية على وجه الخصوص، ذلك من أجل تسريع عملية البناء وإزالة الحواجز البيروقراطية.[50] ومع ذلك، كشفت لجنة دعم مكانة المرأة والمساواة بين الجنسين أنه على الرغم من تطبيق نظام توزيع جديد، في عام 2014 حصلت على البلدات العربية على 9 ملايين فقط من ميزانية إجمالية قدرها 200 مليون ₪ لبناء مراكز الرعاية النهارية.[51] التقصير استمرّ أيضا بين السنوات 2014-2016، حيث تم بناء 110 مراكز في المناطق اليهودية ، مقارنة بـ5 فقط في البلدات العربية.[52]

---

[46] تشير العديد من الدراسات إلى أن الاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة هو الأكثر فاعلية في تطوير المهارات اللازمة للنجاح المستقبلي في المدرسة، الوظيفة وحتى في نمط حياة صحية.

[47] ليؤور دتل, TheMarker, 2018. *המחסור במעונות יום ביישובים הערבים מחריף*.

[48] يعرا مان, 2017. *הורים במלכוד: אחריות המדינה לחינוך וטיפול בגיל הרך בישראל*.لوبي النساء في إسرائيل, ص' 11.

[49] انظروا ملاحظة 47.

[50] وزارة الاقتصاد, أمر من المدير العام 9.3. *תקצוב רשויות מקומיות לתכנון ולבינוי מעונות יום*, 14.08.2014.

[51] جلسة اللجنة لرفع مكانة المرأة والمساواة بين الجنسين في الكنيست. *مراقبة تطبيق بناء مراكز الرعاية النهارية – ميزانيات وتنفيذ*, من تاريخ 23.06.2015.

[52] جلسة اللجنة لرفع مكانة المرأة والمساواة بين الجنسين في الكنيست. *مراقبة تطبيق بناء مراكز الرعاية النهارية – ميزانيات وتنفيذ*, من تاريخ 19.06.2017.

كما هو الحال في البلدات العربية الأخرى، هناك أيضًا نقص في مراكز الرعاية النهارية في البلدات البدوية في النقب. حتى العام 2015، لم تعمل سوى ستة مراكز للرعاية النهارية التي تديرها الحكومة، استفاد منها 384 طفلا فقط، في جميع البلدات البدوية في النقب.[53] وعلى سبيل المقارنة، فإن كلًا من مدينتي موديعين عيليت ورهط تشبه إحداها الأخرى من حيث عدد السكان والترتيب الاجتماعي-اقتصادي المنخفض (كلاهما في أدنى مستوى حسب مكتب الإحصاء المركزي). فبينما في مدينة موديعين عيليت 28٪ من أطفال ما قبل المدرسة يتواجدون في 21 مركز رعاية نهاري، في رهط يتواجد 6٪ في ثلاثة مراكز فقط. عدد المراكز والأطفال في هذه الأطر لا يكاد يذكر بالنسبة لعدد سكان يصل إلى 240 ألف رجل وامرأة، ويعتبر ثلث سكان النقب.

حتى في مجال دور الحضانة الخاضعة للإشراف، لا توجد إجابة كافية للنقص في الأُطُر لأعمار من 0 إلى 3 سنوات. حتى يوليو/تمّوز 2015، عمل في جميع البلدات البدوية سويًّا 213 بيتًا عائليًا، تواجد بها 991 طفل (حوالي 3.5 ٪ من الأطفال). وفي حين أن هناك زيادة في عدد الأطفال المندمجين في هذه الأطر، فإن نسبة الأطفال الذين توصي بهم خدمات الرعاية هي النسبة التي ترتفع بالأساس وليست تلك الخاصة بالأسر العاملة.[54]

إذا كانت الدولة معنية بتشجيع توظيف النساء البدويات في النقب، كما إن كان قسم الرعاية معنيًا بذلك عن طريق تكثيف التمويل لمراكز الرعاية، يبدو أن الحلول في بلدات النقب البدوية ضئيلة وقليلة. بالذات في هذه الفئة الفقيرة والضعيفة، يجب على الدولة توفير أطر العمل أكثر من المتوسط، وليس أقل من ذلك، من أجل إزالة الحواجز التي من شأنها تمكين النساء من الحصول على عمل مع راتب.

كما سبق، الدولة ملزمة من سن 3 بتزويد الأطفال بإطار تعليمي مجاني. على الرغم من وجود القانون، لا توفر دولة إسرائيل رياض أطفال كافية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3-6 سنوات في البلدات البدوية، والعديد من الأطفال يبقون بدون إطار. ووفقاً لبيانات أتت من جمعية سيكوي، والتي تراقب وضع رياض الأطفال في القرى والبلدات البدوية، في السنة الدراسية (2015/16)، لم يتم تسجيل 4843 طفلاً من البلدات البدويّة في رياض الأطفال. هم يشكلون 20.8٪ من مجموع الأطفال البدو في جيل رياض الأطفال. بحسب البيانات، فإن الذين يعانون أساسا من النقص الحاد في رياض الأطفال هم سكان المجالس البدوية الإقليمية القسّوم وواحة الصحراء. لدى الأطفال البالغين من العمر ثلاث سنوات، 48 ٪ في القسّوم و 63.7 ٪ في واحة الصحراء لم يتم تسجيلهم في رياض الأطفال. النسب المئوية في فئة الأعمار 4 و-5 هي أقل قليلاً، ولكنها لا تزال غير مرضية. جزء من التفسير للنسب المئوية المرتفعة هو أن هذه المجالس توفر خدمات للقرى غير المعترف بها في محيطها، حيث ترفض الدولة بناء رياض الأطفال في هذه القرى. الحقيقة أن العديد من الأطفال لا يملكون إطارًا تعليميًا تنبع بشكل أساسي من النقص الحاد في رياض الأطفال، ولكن أيضًا من طرق وصول متداعية، مواقع إشكالية لرياض الأطفال الموجودة وانتهاكات متكررة من قِبل الدولة لواجبها بتوفير المواصلات لأطفال القرى غير المعترف بها.[55] بين الأعوام 2011-2016، تم تخصيص ميزانية ل-99 صفًا لرياض الأطفال في البلدات البدوية في النقب، ولكن تم إكمال 42 منها فقط. في تلك السنوات، تم إكمال بناء ستة فصول رياض أطفال فقط في المجالس الإقليمية، على الرغم من تخصيص ميزانية لبناء 28 روضة أطفال.[56] هذا الفشل وصل أيضاً إلى لجنة التربية والتعليم في الكنيست، والتي طالبت بحل للنقص في رياض الأطفال في البلدات البدوية في النقب. ورداً على ذلك، تعهدت وزارة التعليم بوضع 97 مبنى متنقلاً في المجالس الإقليمية حتى بداية العام الدراسي الحالي. حتى موعد كتابة هذه السطور، لا تعمل إلا سوى ثلاثين روضة، والبقية في مراحل مختلفة من التخطيط، البناء والتنصيب.

إن عدم قدرة الدولة على تقديم مثل هذه الخدمة الأساسية يؤدي إلى حالة تنتهك قانونًا سنّته بنفسها. ليس فقط أنّ الكثير من الأطفال يجدون أنفسهم دون إطار تعليمي، في بعض الأحيان حتى الوصول المدرسة الابتدائية، فإنّ من يُطلب منهن تحمّل عبء التمييز المؤسساتي هنّ أمهاتهم. وضع كهذا يُجبر العديد من النساء على البقاء في منازلهن لرعاية الأطفال الذين ليست لديهم أطر تعليمية، مل يعيق قدرتهنّ على دخول سوق العمل. سنوات من العلاج غير الكافي في توفير أطرٍ تعليمية للأعمار من 0-3 أعوام و3-

[53] انظر ملاحظة 40, جدول 26, ص' 86.
[54] انظر ملاحظة 40, ص' 87.
[55] עת"מ 36246-12-17, **النصاصرة وأخ' ضد وزارة التربية والتعليم وأخ'**. حكم صادر يوم 10.01.2018.
[56] انظروا ملاحظة 35, جدول 6.

6 تثبت مرة أخرى كيف تعزز الدولة الأنماط التي تكون ضحاياها الأساسية من النساء، وبعضهن، أو ربما معظمهن، مهتمات بالاندماج في سوق العمل إذا تم إيجاد حل تعليمي وتربوي لأطفالهن.

مراكز التوظيف والمناطق الصناعية

عائق آخر يحول دون إدماج النساء البدويات في النقب هو انخفاض فرص العمل في البلدات البدوية. أنشئت البلدات البدوية بدون بنية أساسية مناسبة للتوظيف، مثل المناطق التجارية أو المناطق الصناعية، مما يجعل غالبية السكان البدو يعتمدون على مصادر العمل خارج هذه البلدات. يعرض الجدول رقم 6 عددًا من النتائج المثيرة التي تلقي الضوء على فرص العمل للرجال والنساء في البلدات البدوية في النقب. من الممكن ملاحظة أن نسبة عالية من النساء البدويات يعملن خارج مناطق سكنهن، في حين أن الرجال عادة ما يعملون داخل البلدات. في حين أنّه لدى النساء البدويات طرأ انخفاض بين السنوات 2008-2014، ففي صفوف الرجال ليس هناك اتجاه واضح ونسب التوظيف خارج مكان الإقامة تختلف على مدار السنوات. بالمقارنة مع النساء اليهوديات وغير اليهوديات في عموم السكان اللّواتي يعملن خارج مكان إقامتهن، فإن النسبة المئوية للنساء البدويات عالية باستمرار وبفارق واضح.[57]

الجدول 6: معدل العاملات خارج مكان إقامتهن ، 2008-2014

	بدو في النقب		يهود		غير اليهود	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
2008	88%	28%	46%	58%	35%	54%
2009	84%	31%	46%	58%	36%	54%
2010	68%	13%	46%	59%	35%	55%
2011	80%	53%	46%	59%	33%	56%
2012	89%	84%	49%	64%	36%	57%
2013	58%	64%	48%	63%	34%	55%
2014	73%	47%	50%	64%	34%	53%

المصدر: عمود "العرب البدو في النّقب" – مايرز-جوينت-بروكديل، قرار حكومي 3708: التقرير الأول، لائحة 32; عمود "يهود" و- "غير اليهود" – مكتب الإحصاء المركزي، استطلاع عن القوى العاملة 2015، لائحة 2.43.

ظاهريًّا، البيانات تثير الاستغراب لأن الفجوات بين الرجال والنّساء في نسبة العاملين خارج مكان الإقامة ستكون لدى السكان البدو على الأقل كبقية السكان. في المقابل، يمكن الملاحظة أن النّساء البدويّات هن من يعملن عادة خارج بلداتهنّ. من الممكن الافتراض أن نقص أماكن العمل داخل البلدات البدوية، ما يُضاف إلى مواصلات عامة ضعيفة وعدم وجود المؤسسات التعليمية للأطفال، هي أمور تعزّز أنماط الأبوية التي تمنع المرأة من الذهاب إلى العمل خارج مكان إقامتهن، وبالتالي يؤدّي هذا إلى انخفاض معدلات تشغيل النساء البدويات في النقب. من ناحية أخرى، تشير البيانات إلى أن العديد من النساء البدويات يعملن خارج بلداتهن ولربّما لو توفّرت هنالك شروط تسهّل خروجهنّ، لدخلت نساء إضافيّات إلى سوق العمل.

تقارير مختلفة، والتي قيّمت برامج تعزيز التوظيف في القطاع البدوي في النقب، حذرت من وجود نقص حاد في المناطق التجارية والصناعية والمناطق الصناعية المحلية. على سبيل المثال، في تقرير استشاري لصياغة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 2017-2021، أشارت شركة عدليا بأنّه لا توجد في البلدات البدويّة مصالح مُحرّكة للتوظيف، ما يؤثر سلبًا في الغالب على

[57] منذ العام 2012 تطرق البيانات لمجمل القوى العاملة (بما في ذلك من يخدم أو يعمل في الجيش).

النساء. أشار التقرير إلى وجود نقص في المساحات التجارية والمكاتب، ونتيجة لذلك فالعديد من الشركات التجارية لم تُفتح أو أنها تقوم بشكل مرتجل في المناطق السكنية.[58] حتى أوائل التسعينات لم تكن هناك مناطق صناعية في بلدات النقب البدوية، واستغرق الأمر سنوات طويلة حتّى أُنشأت هذه المساحات وتمّ تطويرها. فقط في بداية هذا العقد اتُّخذت إجراءات نوعية في سبيل تطوير عدد من المناطق الصناعية حين بدأت المنطقة الصناعية "عيدان هنيجف" الواقعة الى الجنوب الشرقي لرهط بعملية التسويق وفي شقيب السلام أقيم مصنع "عوف عوز" في المنطقة الصناعية. بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من قرارات حكومية مختلفة، تقرر إنشاء مناطق صناعية في بير هدّاج، أبو قرينات، أم بطين وفي مفرق شوكت، وتوسيع المناطق الصناعية القائمة في شقيب السلام وعرعرة النّقب. مع ذلك، وكما سنرى أدناه، فإن إنشاء وتوسيع هذه المناطق الصناعية يواجه العديد من الصعوبات المتعلقة بالتطوير، الإدارة، التمويل والموظفين المهرة.[59] بصرف النظر عن المنطقة الصناعية "عيدان هنيجف، التي تعتبر نجاحًا، فإن جميع المناطق الأخرى تعاني من عوائق كبيرة في استمرار تطويرها وتسويقها.

عندما يواجه الاقتصاد في البلدات البدويّة في النقب وقربها حواجز أمام التخطيط والبناء، التمويل والإدارة، تظل فرص العمل محدودة ولا تساعد في تطوير "سوق داخلي". هذا النوع من الأسواق يتطور في مجموعات الأقليات من أجل خلق بيئة عمل أكثر يسراً للمجتمع المحلي، وفي ظل ظروف معينة، من شأنه رفع معدلات التوظيف. هذا على ما يبدو ليس الوضع في البلدات البدوية في النقب، خاصة بالنسبة لتوظيف النساء. من أجل تطوير فرص عمل واسعة للنساء، يجب على الحكومة خلق كتلة كبيرة من الفرص داخل البلدات البدوية وبجوارها، حتى تتمكن النساء، خاصة أولئك اللاتي لديهن قيود بخصوص الخروج من بلداتهن، من العثور على عمل من السهل الوصول إليه. يبدو اليوم أن الوضع مستحيل بالنسبة لمعظم النساء البدويات- فرص العمل في قراهنّ وبلداتهنّ قليلة، لا توجد أطر تعليمية وتربويّة لأطفال ما قبل المدرسة ونظام التعليم متهاوٍ. بدون بنية تحتية قوية للعمالة في البلدات البدوية، سيتعين على العديد من النساء التخلي عن الاندماج في سوق العمل، وستظل نسب التوظيف منخفضة.

المواصلات العامة

عائق إضافيّ أمام دخول سوق العمل، والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنقص المناطق التجارية والصناعية في البلدات البدوية، هو ضعف البنية التحتية للنقل العام. لا يقتصر الأمر على النقص في المصالح المولّدة للتوظيف في البلدات البدوية وحسب، بل إنّ إمكانيات النقل داخل البلدات البدوية ومنها إلى مناطق العمل في منطقة بئر السبع، والتي بدأت فقط في السنوات الأخيرة، لا تزال غير كافية. بينما تتحسن المواصلات من البلدات الحكومية وإليها، ففي معظم القرى المعترف بها وفي جميع القرى غير المعترف بها، لا توجد وسائل النقل العام والعديد من الحواجز تحول دون توسيع نشاطها.

حتى عام 2009، لم تكن هناك مواصلات عامة في أي من البلدات البدوية في النقب. في ذلك العام، بدأ أول خط نقل عام من رهط إلى بئر سبع. في عام 2010، بدأت خطوط النقل بالعمل من بقية البلدات البدويّة الحكومية. بحلول عام 2015، ازداد حجم النقل العام بشكل ملحوظ، ولكن ليس بطريقة تلبي الاحتياجات الكاملة للمجتمع البدوي في النقب، وبالتأكيد أقل من ما يحصل في النظير اليهودي.[60] بصرف النظر عن رهط و حورة، لا توجد في أي من البلدات خطوط مواصلات داخل البلد، الأمر الّذي يؤثر في المقام الأول على النساء لأن النساء في إسرائيل هنّ المستخدمات الرئيسيات للخطوط الداخلية، خاصة في المجتمع العربي حيث توجد أقلية من حاملات رخصة القيادة.[61]

في حين أن المواصلات العامة قد تحسنت في البلدات المخططة بشكل طفيف في السنوات الأخيرة، ففي القرى المعترف بها وغير المعترف بها، حيث يعيش حوالي نصف السكان البدو في النّقب، لا يزال الوضع سيئًا. على الرغم من الاعتراف بها قبل أكثر من عقد من الزمان، لا تدخل وسائل النقل العام إلى معظم القرى في المجلسين الإقليميين القسّوم وواحة الصحراء. باستثناء القرى أبو قرينات، دريجات وقصر السرّ، في بقية البلدات الأخرى تتوقف الحافلات في محطات تقع على الطرق الرئيسية، مما يتطلب من

---

[58] انظروا ملاحظة 27, ص' 110.

[59] انظروا ملاحظة 40, ص' 37.

[60] انظروا ملاحظة 27, ص' 166-164.

[61] مركز أبحاث ومعلومات الكنيست, 2015. *مواصلات عامة للسكان العرب – صورة عن الوضع في عدة بلدات.*

السكان السير لمسافات طويلة حتى يصلوا إلى المحطة.[62] انعدام وجود البنية التحتية والطرق المعبدة الملائمة لمرور وسائل النقل العامة يمنع الحافلات من الدّخول إلى القرى، وفي بعض الأحيان إلى بعض التقاطعات في البلدات الحكوميّة.[63] كما هو الحال مع خدمات أساسية وبنى تحتية هامّة ترفض الدولة توفيرها في القرى غير المعترف بها، بما في ذلك بنية تحتية محسوسة تسهّل دخول الحافلات، فه1ذه الخدمات والبنى لا وجود لها. بدلاً من أن يتحسن وضع النقل في هذه القرى على مر السنين، يبدو أنه يتدهور. على سبيل المثال، ألغيت محطات الحافلات على طول شارع رقم 31، شارع 40 وشارع 60، محطات خدمت العديد من أهل القرى المعترف بها وغير المعترف بها.[64] اليوم، حتى الخيار الغير مريح أساسًا وهو المشي لعدة كيلومترات من أجل الوصول إلى محطة الحافلات لم يعد موجودًا.

لقد ثبت أن المواصلات العامّة النّاجعة تساعد على زيادة عدد الطلاب (خاصة الطالبات) في النقب بشكل ملحوظ. وقد أدى وضع عدد من الخطوط المباشرة بين البلدات البدوية والكليات أحفا وسبير إلى زيادة بنسبة 69٪ في عدد الطلاب البدو على مر السنين. بين الأعوام 2008-2014، زاد عدد الطالبات البدويّات في هذه الكليات بثلاثة أضعاف (!) في هذه المعاهد، بسبب استخدام وسائل النقل العام الملائمة.[65] يوضح هذا المعطى كيف يمكن للبنية التحتية العامة المناسبة أن تؤدي إلى تغيير جوهري في فترة زمنية قصيرة.

تعتبر المواصلات العامّة عنصرًا أساسيًّا في إمكانية وصول السكان إلى الاحتياجات اليومية، سواء للوصول إلى العمل، الدراسة أو حتى إلى المراكز التجارية والترفيهية. كما تم توضيحه سابقًا، تم تخطيط البلدات البدوية دون مصادر داخلية للعمالة، وبالتالي فإن وجود النقل العام الملائم والّذي يسهل الوصول هو أمر بالغ الأهمية للاندماج والاستمراريّة في سوق العمل. الضحايا الرئيسيّات لضعف البنية التحتية لوسائل النقل هن النساء ذوات الوضع الاجتماعي-اقتصادي المنخفض ، حيث أنّ عدم امتلاكهنّ سيارات خاصة، يلزمهن الاعتماد على وسائل النقل العام في تنقلهن إلى أماكن العمل. في واقع بدأت فيه وسائل النّقل بالعمل مؤخرًا في البلدات المخططة، وهي معدومة في القرى المعترف بها وغير المعترف بها، هذه العقبة الكبيرة ستظل عائقًا أمام انضمام النساء البدويّات الى سوق العمل.

[62] انظر الملاحظة 40, ص' 74.
[63] انظر الملاحظة 40, ص ' 78.
[64] انظر الملاحظة 40, ص ' 80.
[65] انظر الملاحظة 40, ص ' 78.

سياسة الحكومة لتعزيز توظيف النساء البدويات في النقب

على مر السنين، عانى السكان العرب في إسرائيل من التمييز في جميع مجالات الحياة، كجزء من الصراع الوطني الذي سبق إقامة الدولة. تم تطبيق هذه السياسة بشكل مُكثّف في حق المجتمع البدوي في النقب، على خلفية نزاع ملكية الأراضي، والذي لم يتم حله حتى يومنا هذا. في الواقع، حتى بداية العقد السابق، لم يتم وضع خطة حكومية لتحسين رفاهية السكان البدو في النقب، على الرغم من كونهم الفئة السكانية الأضعف والأفقر في إسرائيل لسنوات. في هذا الفصل سوف نستعرض بإيجاز خطوات الحكومة ودوافعها لتعزيز التوظيف لدى السكان العرب في إسرائيل، من ثم سنقوم بالتوسع في برامج من السنوات الأخيرة والّتي خُصّصت تحديدًا لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع البدوي في النقب، مع التركيز على الإجراءات الّتي اتُّخذت لتعزيز فرص العمل للنساء.

في بداية العقد الحالي، بدأت الحكومة الإسرائيلية تفهم أنه يحب عليها الاستثمار في السكان العرب وتم إطلاق عدد من البرامج الحكومية باستثمارات غير مسبوقة. لم تنبع هذه الخطط من الفهم أن المواطنين العرب في إسرائيل متساوون في الحقوق، ولكن نتيجة لتغيرات في هيكل الاقتصاد الإسرائيلي، والتي تحولت من سياسة اقتصادية اشتراكية في هيئة دولة الرفاه إلى سياسة نيو-ليبرالية. بدأ ذلك في منتصف الثمانينيات، وبشكل أكثر كثافة تحت قيادة بنيامين نتنياهو كوزير للمالية في حكومة أريئيل شارون وبعد ذلك كرئيس للوزراء. في ظل هذا النظام الاقتصادي، تم خفض الإنفاق العام بشكل حاد، وتراجعت الدولة عن مسؤوليتها عن طريق خصخصة الخدمات العامة ومن خلال خفض كبير في المخصصات. إحدى النتائج المباشرة لهذه السياسة كانت إلحاق الضرر بالسكان الضعفاء أصلاً، مثل الحريديم، العرب، العائلات مع الوالد الوحيد والمهاجرين الجدد، الذين تم دفعهم إلى الفقر المتزايد.

في الفترة ما بين 2010-2007، شرعت إسرائيل بمفاوضات للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، والتي من طرفها نشرت ردًا في تقرير عن الأمراض الاقتصادية في الاقتصاد الإسرائيلي، وإلى أن يتم التعامل معها، لن تكون إسرائيل قادرة على الانضمام إلى المنظمة.[66] من بين التوصيات الأساسية برز التمييز طويل الأمد للسكان العرب، خصوصًا في مواضيع التّربية، التّعليم والتّوظيف. التّوصيات الحادّة التي قدمتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لدمج السكّان العرب وخاصة النساء العربيات في سوق العمل، أدّت إلى تغيير في السياسة ومحاولات لرفع معدلات التوظيف في صفوف هذه الفئة السّكّانيّة.

في العام 2010، نظرت لجنة برئاسة البروفيسور تسفي إيكشتين في سياسة التوظيف في إسرائيل ووضعت توصيات تهدف إلى توسيع دائرة العاملين في إسرائيل، وخاصة في الفئات ذات المشاركة المنخفضة كالنساء العربيات، الرجال الحريديم وذوي الاحتياجات الخاصّة. قررت اللجنة أنه من أجل رفع نسب التوظيف، سيتعين على الحكومة إنشاء نظام لدعم التوظيف. فيما يتعلق بالجمهور العربي، أوصت اللجنة باتخاذ تدابير مثل زيادة إمكانيّة الوصول إلى أماكن العمل، إنشاء مراكز للرعاية النهارية مع زيادة الإعانات، التعليم التكنولوجي، مراكز تجنيد، دورات للتدريب المهني وغير ذلك.[67] اعتمدت الحكومة توصيات اللجنة في قرارها رقم 1994 وقررت أن غايتها هي أن يصل توظيف النّساء العربيّات اللاتي تتراوح أعمارها بين 25-65 سنة إلى 41٪ بحلول عام 2020.[68] بالإضافة إلى ذلك، قررت الحكومة البدء بعدد من البرامج الحكومية التي تهدف إلى تشجيع التوظيف في الوسط العربي من خلال تخصيص موارد لمراكز التوظيف، تشغيل برامج للتدريب المهني، زيادة الوصول إلى الأرصدة الدّائنة والقروض، وغير ذلك.[69] في هذه القرارات الحكومية تم الاعتراف بالحاجة الماسّة لإزالة الحواجز التي تحول دون خروج المرأة العربية إلى سوق العمل، وبالتالي، نُفذت برامج خاصة للنساء مثل "إيشت حايل"، إعانات لمراكز الرعاية النهارية، دراسات التمريض والاندماج في المدارس التكنولوجية.

---

[66] انظر الملاحظة 5.

[67] وزارة الصناعة، التجارة والتوظيف, *لجنة البحث في سياسة التوظيف: تقرير نهائي*, 3 حزيران 2010.

[68] مكتب رئيس الحكومة, قرار حكومي 1994, *وضع أهداف توظيف ل 2020-2010*, 15 تموز 2010.

[69] انظروا للمثال: قرار حكومي 4193 لزيادة نسبة المشاركة في القوى العاملة عقب توصيات لجنة التغيير الاقتصادي-اجتماعي (تقرير ترختنبرغ); قرار حكومي 1539 للتطوير الاقتصادي في بلدات الأقليات (خطة البلدات ال- 12).

خطة لتعزيز النمو الاقتصادي للسكان البدو في النقب في 2012-2016

بالنسبة للسكان البدو في النقب، الذين تم اعتبارهم الأضعف في الوسط العربي، فقد تم وضع خطة خمسية خصّيصًا لتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي. البرنامج الّذي تمّت المصادقة عليه في سبتمبر 2011 ونفذ في السنوات 2012-2016، ظهر كجزء من مخطط برافر-بغين لترتيب وضع الاستيطان البدويّ في النقب.في حين أنّه تم تجميد خطة التسوية، تم اعتماد الخطة الاجتماعية-الاقتصادية الخمسية بقرار من الحكومة مع ميزانية إجمالية بلغت 1.26 مليار شيكل.[70] وفقًا لقرار الحكومة، الأهداف الرئيسية للبرنامج كانت تعزيز الوضع الاقتصادي للسكان البدو في النقب، تعزيز السلطات المحلية وتعزيز الحياة الاجتماعية، المجتمعية والقيادة المحليّة. كما ينص القرار أيضا على أنه من أجل تحقيق الأهداف، ينبغي التركيز بشكل خاص على الاستثمار في النساء والشباب، لا سيما في مجالات التّوظيف والتعليم.

أحد التدابير الرئيسية لرفع نسب التوظيف في الخطة الخمسية كان إنشاء ستة مراكز توظيف (مراكز ريان – كما سَيَلي) جديدة، إضافة إلى اثنين قائمين في حورة وشقيب السّلام (عدد من مراكز ريان أنشئت في مجمل المجتمع العربي ما قبل الخطة الخمسية)، كي تكون في كل البلدات والمجالس الإقليمية البدوية مراكز كهذه. الوظائف الرئيسية لمراكز ريان هي دورات التدريب المهني والتوجيه المهني، تطوير العلاقات مع أرباب العمل والعمل مع عناصر مختلفة في المجتمع. إجمالاً، خُصّصت ميزانية قدرها 101 مليون لمصلحة تشغيل المراكز، وحسب التقديرات فقد تم استخدام الميزانية بالكامل.[71] بيانات من وزارة العمل، الرفاه والخدمات الاجتماعية تشير إلى أنه ما بين السنوات 2012-2016 اشترك 12494 شخصًا في البرنامج، نصفهم من النساء. مع ذلك، بينما كانت نسبة الرجال 62 ٪ في الحصول على عمل؛ لدى النساء كان هذا المعطى يقف عند نسبة 34 ٪ فقط.[72] تقرير صادر عن مركز مايرز-جوينت-بروكديل، الذي كان مسؤولاً عن تقييم البرنامج، كشف أنه بين الأعوام 2012-2014، 53٪ فقط من النساء العاملات عملن بدوام كامل، مقارنة بنسبة 90٪ من الرجال. جزء كبير من الذين نجحوا في إيجاد عمل حصلوا على الحد الأدنى من الأجور أو قريبًا منه، في حين كان الأجر لساعة عمل لدى النساء يبلغ 25.2 شيكل ، مقابل 26.8 شيكل للساعة الواحدة للرجال. إضافة إلى ذلك، وُجدت فجوة في معدلات الاستمرارية في العمل، حيث كان 86٪ من الرجال و 66٪ من النساء يعملون بعد عام من ابتداء العمل[73].

أدى توسيع أنشطة مراكز ريان في البلدات البدوية إلى تحقيق عدد من الإنجازات، ولكن يبدو أن التحديات والصعوبات لا تزال كبيرة. أولاً، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من العدد الإجمالي للأشخاص الّذين تمّ توجيههم وضمهم في دائرة العمل خلال الفترة 2012-2016 وصل إلى 6234، التقديرات تتحدث عن 37236 عاطلاً عن العمل في البلدات البدوية المعترف بها لوحدها.[74] من المرجح أن يكون هذا الرقم أعلى بكثير إذا ما تمّ أخذ سكان القرى غير المعترف بها في الحسبان. أما بالنسبة لسكّان القرى الغير معترف بها، تعلو مسألة الملائَمة بالنسبة لمراكز ريان. من محادثات أجريناها مع جهات مهنية في المراكز، يبدو أن المجتمعات في هذه القرى لا تتمتع بالكثير من الخدمات الّتي تقدمها مراكز ريان، ذلك بسبب المسافة الجغرافية وعدم وجود وسائل نقل عام مريحة للمراكز. ثانياً، يمتنع العديد من أرباب العمل عن تجنيد العمال من هذه القرى، ومن بين الأمور الأخرى يطالبون بإعطاء عنوان سكني في إحدى البلدات المعترف بها كي لا يلتزموا بالنقل. وكشفت المحادثات أيضًا، فضلاً عن البيانات المعروضة أعلاه، أن النساء يواجهن صعوبات في تنصيبهن في أماكن عمل، واللّواتي يجدن عملاً يعملن بأجور منخفضة.

قرار الحكومة أقرّ أن على وزارة الاقتصاد أن تشجّع تنفيذ برامج التدريب المهني ولأجل هذا البرنامج تم تخصيص 10 ملايين شيكل في سياق الخطة الخمسية. مراكز ريان هي الجهة المسؤولة عن التشغيل والتوجيه لهذه التدريبات. هنالك وصفتان أساسيتان في نطاقهما يستطيع من يتوجه إلى مراكز ريان أن يحصل على تدريب مهني: تحضيرات من وزارة الاقتصاد وتدريبات من جهات مهنية (والتي هي أيضًا تمولها مراكز ريان). بحسب بيانات وزارة الاقتصاد التي عرضت في تقرير لمايرز-جوينت-بروكديل، هناك انخفاض

---

[70] مكتب رئيس الحكومة, قرار حكومي 3708, *خطة لدفع النمو والتطوير الاقتصاديين للسكان البدو في النقب*, 11 أيلول 2011.

[71] تالي روتشيلد بيتر ونوعا روزنفلد, 2017. *تقرير متابعة: خطة لدفع النمو والتطوير الاقتصاديين للسكان البدو في النقب*. مركز تعزيز المواطن, ص' 6.

[72] وزارة الزراعة وتطوير القرية, كتاب برامج العمل, *خطة لدفع النمو والتطوير الاقتصاديين للسكان البدو في النقب 2017-2021 (مسودة)*, كانون ثانٍ 2018, ص' 67.

[73] انظر الملاحظة 40, ص' 26-23.

[74] انظر الملاحظة 72, ص' 67

كبير في عدد الطلاب البدو في تدريبات وزارة الاقتصاد، لدرجة مستوى بلغ 51 متعلمًا في عام 2013 و- 60 في عام 2014. نسبة النساء البدويات من إجمالي عدد البدو في هذه السنوات غير مرضية (4%-2)[75] وعلى العكس من تدريب وزارة الاقتصاد ، طرأ ارتفاع في مشاركة المجتمع البدوي في التدريبات التي تُمرر من جهات مهنية .في عام 2007، درس 491 بدويًا، وزاد العدد بحلول عام 2014 ليصل إلى 1057 .كما ارتفعت نسبة النساء البدويات اللواتي يدرسن في هذه البرامج على مدى السنوات إلى 30٪ في عام 2014. مع ذلك، لا يزال هذا المعطى أقل من نسبة النساء في التدريب في عموم السكان، والتي تزيد على 60٪ في السنوات الأخيرة.[76] لم يتم العثور على بيانات حول عدد المتسربين من هذه البرامج وكم من خريجي الدورات التدريبية يوضعون في المهنة التي حصلوا عليها. يبدو أن برامج التدريب المهني هذه مخصصة بشكل رئيسي للرجال البدو والجزء الخاص بالنساء غير كاف.

مجال تدريب إضافي يقع تحت مسؤولية وزارة الاقتصاد لتعزيز التوظيف ذي الجودة في صفوف السكان البدو في النقب هو تدريب الهندسيين. في عام 2013 بدأ برنامج "أشبال" (قناة دمج البدو في التوظيف) بالعمل في عدد من الكليات في الجنوب. في نطاق البرنامج يحصل الطلاب البدو على المنح الدراسية ومنح المعيشة، نفقات السفر والدعم الشخصي من فريق الكلية ومن مُركّز مرافق من أحد مراكز ريان. هذا البرنامج هو استمرار لبرنامج دمج عمل ما بين عام 2007 إلى عام 2013، في حين أن التغيير الملحوظ هو دمج البدو في صفوف "عاديّة"، إمكانية اختيار أكبر للكلية التي يرغب الطالب أن يدرس بها وبالتالي مسارات هندسية متنوعة أيضًا. بسبب أن برنامج أشبال ابتدأ عام 2013 وهماك حاجة إلى ما يقارب السنتين إلى سنتين ونصف لإنهاء المسار التعليمي، فهناك بيانات جزئية وأحيانا متناقضة حول عدد الطلاب، نسبة المتسربين، النسبة المئوية لأولئك الذين يحصلون على الدبلومات والنسبة المئوية لأولئك الذين يتم دمجهم في الصناعة. مجمل البيانات يظهر أنه من بداية البرنامج اشترك به حوالي 300 طالب، نسبة النساء تتراوح بين 25-32٪.[77] هذا معدل مشابه لنسبة النساء لدى الطلاب غير البدو في هذه الكليات، والذي كان 23٪ في عام 2014. يقدر معدل التسرب بين الطلاب البدو بنسبة 35٪، في حين أنه في إجمالي الذين يدرسون في الكليات التكنولوجية يقف هذا المعطى عند نسبة تقدر ب- 20٪.[78]

ووفقًا لتقرير مايرز-جوينت-بروكديل، فقد واجه الطلاب البدو العديد من الصعوبات الأكاديمية والاجتماعية. بالإضافة إلى التكيف مع الحياة الجامعية، وجد الطلاب البدو صعوبة بسبب مستوى معرفة متدنٍّ، قيود لغوية، كما المستوى الغير كافي للعادات الدراسية. إضافة إلى ذلك أشار خريجو المسارات أنهم يواجهون صعوبة في التعامل مع التمييز في سوق العمل. الصعوبات التي يعاني منها الطلاب والطالبات من المجتمع البدويّ تتسبب في ارتفاع معدل التسرب أكثر من المعتاد. في إطار البرنامج يتلقّى الطلاب البدو برنامجًا تحضيريًا لمدة شهر ونصف حيث يتعلمون اللغة الإنجليزية، العبرية، الرياضيات كما يتم تمرير محتويات للمهارات الدراسية واختيار المهنة. من المرجح أن تكون هذه الفترة القصيرة من الزمن غير كافية ويجب تمديد مدة البرنامج التحضيري وحزمة المرافقة الفردية من أجل منع التسرب. بالإضافة إلى ذلك، يتميز عالم التكنولوجيا العليا (الهايتك) في إسرائيل بإغلاق اجتماعي، فيما تقوم العديد من الشركات بالتجنيد على أساس "صديق يجلب صديقًا". هذا الوضع يخلق تمييزًا يجعل من الصعب دمج المجموعات السكانية غير الموجودة في الدائرة الاجتماعية القائمة. ينبغي النظر في تحفيز أصحاب العمل لاختراق هذا الحاجز الهام وإيجاد عملية يتم فيها وضع المزيد من الخريجين والخريجات في وظائف جيدة تتلاءم مع مهنتهم، بدلاً من الوضع المعتاد اليوم والذي يتجهون فيه إلى التدريس.

قناة أخرى نُفّذت فيها الخطة الخمسية لرفع نسبة توظيف النساء البدويات كانت تشجيع ريادة الأعمال التجارية من خلال وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الاقتصاد. نشاط الوكالة في المجتمعات البدوية كان ضئيلاً قبل الخطة الخمسية، وبسبب التغييرات الأخيرة في الهيئة التي تُشغِّل النظام الميداني، فإن عدد المستفيدين يواجه صعوبة في الارتفاع ويبلغ بضع مئات في السنة.[79] ولذلك، هنالك شك ما إذا كان هذا النشاط قد نجح في إحداث أي تغيير ملحوظ في إطار الخطة الخمسية في محاولات تحسين وضع البدو المستقلّين في النقب، والذين هم في وضع أقل من المعدل الوطني، سواء من حيث نسبة المستقلين أو من

[75] انظر الملاحظة 40, جدول 12, ص' 48.
[76] انظر الملاحظة 40, جدول 13, ص' 48.
[77] انظر الملاحظة 72, ص' 72.
[78] انظر الملاحظة 40, ص' 53.
[79] انظر الملاحظة 40, ص' 59.

حيث أجورهم. وهناك نقطة مضيئة في هذا الصدد وهي برنامج سوا للنساء التابع لصندوق كورت. ويستند هذا البرنامج على القروض الصغيرة (التمويل المصغّر) بضمان متبادل للفئات السكانية الضعيفة التي وضعها الحائز على جائزة نوبل البروفيسور محمد يونس من بنغلاديش. بدأ البرنامج مع النساء البدويات في النقب في عام 2006 ومنذ ذلك الحين تم توسيعه ليشمل أماكن أخرى في إسرائيل.[80] وبفضل نجاحها، انضمت مؤسسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى هذا المبادرة، وبحلول عام 2010، قامت بتمويل 50٪ من نشاطها. ويساعد البرنامج النساء اللواتي ذوات المعرفة القليلة بالتمويل والمعرفة التجارية الضئيلة من خلال قرض مجتمعي ومُرافقة من الطاقم. على أثر البرنامج أعطيت 1484 قرضًا لنساء بدويات بين الأعوام 2011-2014 لمجموعة متنوعة من الشركات مثل التجارة (الملابس، مستحضرات التجميل، لعب الأطفال وغيرها)، علاجات التجميل، الخياطة وتربية وبيع المواشي.[81] ووجدت دراسة أجراها صندوق كورت عن برنامج سوا، بأن المستفيدات الرئيسيات هن الجمهور المستهدف، النساء من المجموعة الاجتماعية-اقتصادية المنخفضة، بأنّ البرنامج يزيد دخل الأسرة بمعدل ألفي شيكل في الشهر، وعدا عن الدخل فإن البرنامج يزيد من استقلالية المرأة في القرارات المالية في الأسرة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الخطة تنفذ بشكل أساسي في البلدات الحكومية ونادراً ما تصل إلى النساء في القرى المعترف بها وغير المعترف بها.[82] في هذه القرى بالذات، حيث الوصول إلى وسائل النقل العام وغيرها من البنية التحتية الداعمة للعمالة منخفضة، بإمكان المشروع إحداث تغيير كبير، حيث أن العديد من المصالح تعمل من منازل النساء.

بالإضافة إلى الخطط المباشرة لرفع نسب التوظيف المذكورة أعلاه، حددت الخطة الخمسية عددًا من الإجراءات التي كان من المفترض أن تزيل العوائق أمام إدماج المرأة البدوية (والبدو إجمالاً) في سوق العمل، مثل تحسين نظام النقل، إنشاء ودعم مراكز الرعاية النهارية ورياض الأطفال، تطوير مناطق صناعية وتحسين نظام التعليم في البلدات البدوية. أظهرت البيانات المقدمة في الفصل السابق أنه على الرغم من تخصيص أموال طائلة، لا تزال هناك عوائق في البنية التحتية الداعمة التوظيف.

كجزء من الخطة الخمسية، تم تخصيص 24 مليون شيكل لزيادة عدد الأطفال وأطر الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة (مراكز الرعاية النهارية ودور الحضانة).[83] على الرغم من استخدام الميزانية، فإن عدد الأطفال لم يزدد في هذه الأطر (وحتى أنه تراجع في صفوف الأهالي العاملين)، كذلك لم تنشأ مراكز رعاية في البلدات البدوية.[84] وسائل النقل العام كذلك ، خاصة في المجالس الإقليمية وفي القرى غير المعترف بها، لا تعمل بشكل جيد وهي مليئة بالفشل والعقبات التخطيطية. كجزء من الخطة الخمسية، تم تخصيص 276 مليون شيكل لوزارة النقل لتحسين وصول السكان البدو إلى مؤسسات التعليم والتوظيف من خلال توسيع وسائل دائرة النقل العام وتطوير شبكات النقل الرئيسية. منذ بداية البرنامج فإن النجاحات الوحيدة هي زيادة الخطوط البين-بلدية في البلدات الحكومية وكذلك السفريات لمعاهد الدراسات العليا. في حالة القرى المعترف بها (المجالس الإقليمية) والقرى غير المعترف بها، لم يطرأ تقدم حقيقي ومشاكل البنية التحتية، مثل الطرق غير الممهدة أو الضيقة، تؤخر دخول الحافلات إلى القرى. إن تطوير مناطق العمل المجاورة للبلدات البدوية، والقادرة على زيادة المعروض من الأعمال، يواجه أيضا عقبات كبيرة، ويبقى معظمها متخلفا حتى بعد الخطة الخمسية. بلغت ميزانية الخطة الخمسية للاستمرار في تنمية المناطق الصناعية في البلدات البدوية 141.5 مليون شيكل، ولكن حسب التقديرات ففي معظم المناطق الصناعية، لن يتم استخدام الميزانية بشكل كامل. وبين الأعوام 2012 و 2015، تم بيع 390 دونم من أصل مخطط يبلغ 1908 دونم.[85] عدا عن المنطقة الصناعية عيدان هنيغيف في منطقة رهط، تواجه جميع المناطق الصناعية الأخرى عوائق في التنمية، التسويق والإدارة.

---

[80] كورت كتوت للتطوير الاقتصادي, SAWA אשראי חוץ בנקאי.
[81] انظر الملاحظة 40, ص' 65.
[82] انظر الملاحظة 81.
[83] انظر الملاحظة 71, ص' 8.
[84] انظر الملاحظة 40, ص' 89.
[85] انظر الملاحظة 71, ص' 5.

برنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع البدويّ في السنوات 2017-2021

في أغسطس 2016، قررت الحكومة تمديد الخطة الخمسية للسكان البدو في النقب للسنوات 2017-2021.[86] بالإضافة إلى ذلك، تقرر أن سكان البدو في النقب سيحصلون على نصيبهم من قرار الحكومة 922 للتنمية الاقتصادية لدى الأقليات في السنوات 2016-2020. في فبراير 2017، تمت الموافقة على الخطة الاجتماعية-الاقتصادية الخمسية للأعوام 2017-2021 (المشار إليها فيما بعد بـ: "الخطة الخمسية الجديدة") بمبلغ قدره 3.12 مليار شيكل، منها 1.37 مليار شيكل تستند على ترسيخ ميزانية القرار 922.[87] وحدد القرار أن أحد المجالات الأساسية للبرنامج هو التوظيف، حيث أنه في عدد من الخطط يشير القرار إلى وجوب التركيز على تشغيل النساء. من المبكر تقييم البرنامج، إذ أنه بدأ قبل نحو عام، ولكن يبدو من عدد من لجان الكنيست، الاستفسارات وطلبات المعلومات المرسلة إلى المكاتب الحكومية، بأن للعديد منهم لا يتوفر بعد أي برنامج عمل..ومع ذلك، فمن قرارات الحكومة ومسودة كتاب خطط العمل المقدم إلى وزارة الزراعة، والتي هي المسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج، تبين من جهة أنه إذا تم تنفيذ استثمارات إذا ما طبقت فإنها تستحق الإشادة بها، ومن جهة أخرى فإن عدة خطط من الخطة الخمسية السابقة قد أهملت على الرغم من فائدتها. أدناه سوف نستعرض بعض البرامج التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بعمل النساء وإزالة الحواجز في اندماجهن في سوق العمل.

كما سبق، فإن أحد العوائق الرئيسية التي تحول دون إدماج النساء في سوق العمل هو الافتقار إلى المؤسسات التعليمية للأطفال. تعترف الخطة الخمسية الجديدة بسوء حالة المؤسسات التعليمية والنقص الحاد في حوالي 1200 من الفصول الدراسية ورياض الأطفال في البلدات البدوية. وفي هذا الصدد، تم تخصيص 1.18 مليار شيكل لبناء 1205 فصلاً و 238 روضة جديدة بحلول نهاية عام 2021. يعتبر هذا الهدف طموحًا نظرًا لفشل وزارة التربية والتعليم في السنوات الأخيرة في بناء الصفوف ورياض الأطفال، وعلى وجه الخصوص في المجالس الإقليمية واحة الصحراء والقسّوم. على غرار الخطة الخمسية السابقة، في الخطة الخمسية جديدة ليس من الواضح ما هي الأهداف فيما يتعلق بإنشاء مراكز الرعاية النهارية ودور الحضانة. وأشار قرار الحكومة باختصار بأن على جناح مراكز الرعاية النهارية في وزارة العمل، الرفاه والخدمات الاجتماعية تخصيص ميزانية للسكان البدو في النقب وفقا للقرار 922. لجنة النهوض بمكانة المرأة والمساواة بين الجنسين في الكنيست لم تتلق إجابة واضحة عن حالة مراكز الرعاية النهارية ودور الحضانة القائمة، عدد الأطفال وكمية الطلبات التي تقدمت من السلطات البدوية لبناء مراكز جديدة.[88]

بعكس الخطة الخمسية السابقة، ففي الخطة الجديدة تم التشديد على أهمية دمج البدو في معاهد التعليم العليا، ولهذا الأمر تم تخصيص ميزانية بمقدار 110 مليون شيكل. على حد علمنا، حتى بداية عام 2018، لم يتم حتى الآن نشر خطة عمل مفصلة، والخطة الوحيدة التي تعمل على دفع هذا الهدف (في إطار برنامج تجريبي) هي "بوابة للأكاديميا " في كلية سبير.[89] على الرغم من حقيقة أنه لم يتم بعد نشر خطة تفصيلية، فإن الأهداف التي حددتها وزارة التربية والتعليم لدمج الطلاب والطالبات من المجتمع البدوي من النقب هي زيادة بنسبة 26 ٪ في عدد طلاب اللقب الأول والثاني وزيادة بنسبة 55 ٪ في طلاب الدكتوراه حتى عام 2021.[90] كما سيتواصل الدعم في ميزانية "أشبال" للهندسيين والهندسيات في الخطة الخمسية الجديدة وسيبلغ 37.5 مليون شيكل.

من الخطة الخمسية الجديدة يتبين أن مراكز الريان التسعة العاملة في البلدات والمجالس الإقليمية البدوية قد صدرت لها تعليمات بإعطاء الأفضلية للنساء في عدد من البرامج. الهدف هو أن يكون 70٪ على الأقل من المشاركين الجدد من النساء وأن يتم تقديم 55٪ من التدريب المهني للنساء. حتى العام 2016، كان حوالي نصف المشاركين في مراكز ريان من النساء ومُرِّر 15٪ من التدريب

---

[86] مكتب رئيس الحكومة, قرار حكومي 1877, *برنامج للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع البدوي في النقب*, 11 آب 2016.

[87] مكتب رئيس الحكومة, قرار حكومي 2397, *برنامج للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع البدوي في النقب 2017-2021*, 12 شباط 2017.

[88] لجنة رفع مكانة المرأة والمساواة بيم الجنسين في الكنيست, *تشغيل النساء العربيات البدويات في النقب – تطبيق قرار 2397 برنامج للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع البدوي في النقب 2017-2021 – تقرير تلخيصي*, 22 شباط 2018.

[89] برنامج لدمج البدو من النقب إلى درجة البكالوريوس في مجموعة متنوعة من المجالات، مع إعداد منفصل في السنة الأولى، توفير غطاء خاص، مساعدة ومرافقة قريبة، بما في ذلك: التوجيه، التعزيز الأكاديمي، تقوية اللغة، مهارات ناعمة، استشارة ومرافقة شخصية لكل طالب، دعم اقتصادي – القسط الدراسي، معونة للمعيشة، منح دراسية للمتميزين، معدات تعليمية، إمكانية الوصول الثقافي، تفهم للأعياد، اللغة، إلخ. إمكانية الوصول المادية - ترتيبات نقل عام والمساعدة الاقتصادية في السفر.

[90] رد لطلب حرية المعلومات من وزارة التربية والتعليم بتاريخ 21.01.2018.

المهني إلى النساء، بحيث أنه هناك رغبة في التصحيح وتفضيل النساء على الأقل من حيث الأهداف.[91] ومع ذلك، ليس من الواضح بعد كيف سيتم تحقيق هذه الأهداف.

كجزء من الاستنتاجات المستخلصة من الخطة الخمسية السابقة، تبين أن واحدة من العوائق التي تحول دون إدماج السكان البدو في سوق العمل هو الحاجز اللغوي، وخاصة لدى النساء. ولذلك، تم افتتاح برنامج "عبرية لأماكن العمل" بميزانية بلغت 5 ملايين شيكل ل-2500 مشارك، طوال خمس سنوات من البرنامج. من مجموعة الأهداف التي تم وضعها نصب أعين المنظمين، تجدر الإشارة إلى أن البرنامج مصمم بشكل أساسي للنساء (1600 مقابل 700 رجل)، ولكن التوقعات منهن للاندماج في سوق العمل منخفضة وتكون بالمعدل بنسبة 33٪، بينما يُتوقّع من 5٪ منهن فقط كسب 6500 ₪ وما فوق. كما سبق، يقف معدل توظيف النساء اللواتي يتوجهن لمراكز ريان حاليا عند نسبة 34٪، ويطفو إلى السطح سؤال حول السبب من وضع عتبة منخفضة إلى هذا الحد، إذ أن المقصود بالطبع هو أن دورة العبرية من شأنها تحسين فرص النساء في الاندماج في العمل.

على الرغم من أنه في الخطة الخمسية للفترة 2012-2016 قد ثارت الكثير من الصعوبات في تطوير المناطق الصناعية في البلدات البدوية، في الخطة الخمسية الجديدة لم تخصص أموال إضافية لتطويرها. ووفقاً للمعلومات الواردة من مندوب وزارة الاقتصاد في لجنة النهوض بمكانة المرأة والمساواة بين الجنسين، لا يزال تطوير المنطقة الصناعية في عرعرة النقب جارياً، في المنطقة ب من المنطقة الصناعية شقيب السلام ، لم يتم تسويق 15 دونم ، في أبو قرينات توجد حواجز تسويقية، والمناطق الصناعية في بئر هداج وأم بطين لا تزال في مراحل التخطيط والتطوير[92]. لذلك فمن المحير وجود قرار بعدم تخصيص ميزانيات إضافية للإدارة السليمة لهذه المناطق الصناعية، والتي ستعجل بتطويرها وتسويقها، إذ قد تقرر ذلك في عام 2012. وحتى أكثر إثارة للحيرة القرار بتكليف سلطة تنمية واستيطان البدو في النقب، التي تعمل في وزارة الزراعة، لكي تطور مناطق صناعية في البلدات البدوية بتكلفة 25 مليون شيكل. يبدو أنه كان أكثر من المناسب أن يعهد هذا المجال إلى خبراء مهنيين وذوي خبرة في هذا الموضوع ، مثل وزارة الاقتصاد.

أحد البرامج التي لن يتم أخذها في الحسبان في ميزانية الخطة الخمسية الجديدة هو برنامج التدريب المهني. بدلاً من تعزيز هذا البرنامج والعمل على رفع نسبة النساء المشاركات في برامج التدريب، والتي كما ذكرنا أعلاه، كانت منخفضة للغاية بالنسبة إلى عامة السكان، يبدو أن هذا المجال قد تم نقله إلى مسؤولية مراكز ريان دون وضع ميزانياتها بشكل منفصل. يبدو أنه في هذا السياق، لم يتم استخلاص العبر من الخطة الخمسية السابقة، وبدلاً من زيادة تمويل البرنامج، تنويع التدريبات بما يناسب النساء ووضع أهداف لإدراجهن ودمجهن، فقد قرروا دفنه.

[91] انظروا الملاحظة 71, ص' 67.

[92] نقاش حول تطبيق الخطة الخمسية للتطوير الاقتصادي والاجتماعي لدى السكان البدو في النقب 2012-2016, وحول الخطة الخمسية الجديدة 2017-2021 في لجنة رفع مكانة المرأة والمساواة بين الجنسين في الكنيست 27.02.2018, المعلومات نقلت لفظيًا.

مُلخّص واستنتاجات

المجتمع البدوي في النقب يعاني من ضائقة اقتصادية ومن الفقر، ويجد صعوبة في الخروج من ضائقته. وتنعكس إحدى الصعوبات في سوق العمل، حيث يعاني العديد من أبناء المجتمع من فرص متدنية في التنافس على مكان في سوق العمل، بما في ذلك بسبب انخفاض مستوى التعليم والمهارات التي اكتسبوها في النظام التعليمي، وبسبب الاستبعاد والتمييز. وضع النساء البدويات في سوق العمل هامشي حتى بالنسبة للرجال البدو أو بقية النساء العربيات في إسرائيل. وبوصفهن نساءًا في أقلية عرقية، فهن يتعرضن لهياكل قمع متقاطعة تدفع بهن إلى الفقر، البطالة أو العمل بأجور متدنية في ظل ظروف غير ملائمة.

في هذه الوثيقة سعينا لإظهار التغييرات التي حدثت في توظيف النساء البدويات من النقب، منذ تأسيس دولة إسرائيل حتى يومنا هذا. أدى تجريد المجتمع البدوي من أراضيه ومحاولات تركيزه في بلدات حضرية، إلى تغييرات في الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة البدوية، وغالباً في الجانب السلبي. إذا لعبت النساء البدويات في الماضي دوراً فعالاً في اقتصاد الأسرة، فقد أدت عمليات التحضر إلى تقليص دورهن في رعاية الأطفال، زيادة الاعتماد على الرجال ولقيود شديدة على حركتهن في الفضاء. البلدات البدوية التي تم تأسيسها لم توفر بنية تحتية حديثة من شأنها أن تسهل الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، وقد تدهورت أوضاع النساء من عدة جوانب. بالتالي، فإن العديد من النساء لا يمكنهن الوصول ويفتقرن إلى مهارات ذات صلة بسوق العمل.

تظهر النتائج أن مشاركة النساء البدويات في القوى العاملة أقل بكثير من مشاركة السكان الآخرين. في عام 2015، كانت 16٪ من النساء البدويات في النقب شريكات في القوى العاملة، مقارنة مع 27٪ بين جميع النساء العربيات في إسرائيل، و- 64٪ في صفوف النساء اليهوديات من النقب. ازدادت نسبة المشاركة في القوى العاملة على مر السنين بين النساء اليهوديات من النقب والعربيات في إسرائيل، ولكن يبدو أنه لدى النساء البدويات في النقب وبالرغم من وجود اتجاه تحسن، ولكن التغيير بطيء ومعتدل ولا يلائم احتياجات العائلات. بالإضافة إلى ذلك، فإن أقل من نصف النساء البدويات المشاركات في سوق العمل يعملن بدوام كامل. تعتبر البطالة في البلدات البدوية في النقب من الأعلى في إسرائيل، ووفقاً للبيانات، تشكل النساء غالبية الباحثين عن عمل. كما أن الفجوات بين النساء والرجال البدو وبينهن وبين نظيراتهن اليهوديات في النقب واضحة أيضا في مستوى الأجور، التي تصل أحيانًا إلى عشرات في المائة. يظهر تحليل للصناعات التي تعمل فيها النساء البدويات أنهن يتركزن في الصناعات ذات الأجور المتدنية، مثل التعليم، خدمات الصحة والرعاية الاجتماعية. النقطة المضيئة الوحيدة التي تظهر من النتائج هي نسبة الزيادة في أجور النساء البدويات، إذ سجلن في السنوات الأخيرة زيادات أعلى من النساء اليهوديات في النقب ومن الرجال البدو. ومع ذلك، ينبغي أن نتذكر أنه من حيث القيمة المطلقة، لا تزال الفجوات كبيرة.

للمشاركة المنخفضة في قوة العمل وتدني أجور النساء البدويات هنالك تفسيرات مؤسسية وثقافية، والتي عادة ما تغذي بعضها البعض. إن عجز الدولة عن توفير مؤسسات تعليمية ذات جودة عالية، لا سيما في القرى غير المعترف بها، لا يؤدي إلا إلى تعزيز المعايير الأبوية التي لم تعلق أهمية كبيرة على تعليم النساء. ارتفاع معدلات التسرب، انخفاض معدلات الاستحقاق لشهادة البجروت في المدارس الثانوية لدى الفتيات والقليل من النساء اللواتي ينجحن في مؤسسات التعليم العالي، كل هذه الأمور تؤثر بشكل مباشر على فرص النساء في الاندماج في سوق العمل، وخاصة في الوظائف المربحة.

ومن العوائق الأخرى أمام اندماج النساء في سوق العمل، النقص الحاد في أطر الأطفال. على الرغم من حقيقة أن المجتمع البدوي مجتمع فقير يحتاج إلى دعم أطر الطفولة المبكرة، في المناطق البدوية بالذات عدد مراكز الرعاية النهارية تحت إشراف الحكومة لا يكاد يذكر. لا تفي دولة إسرائيل بالتزاماتها تجاه المجتمع البدوي في بناء رياض الأطفال لأعمار ما بين 3-6 سنوات، حيث لا يتم تسجيل خمس الأطفال البدو في هذه الأعمار في رياض الأطفال. يدفع هذا الوضع بالعديد من الأمهات للتخلي عن اندماجهن في سوق العمل، حيث أنه حتى وإن رغبن في ذلك، فالأمر ليس مجديًا اقتصاديًا.

كما ذكر أعلاه ، تم تأسيس المجتمعات البدوية بدون بنية تحتية توظيفية، مما يجعل اقتصاد البدو يعتمد على مصادر التوظيف في الوسط اليهودي. لذلك، تعمل نسبة عالية من النساء البدويات في القوى العاملة خارج مكان إقامتهن. إن النقص في المناطق التجارية والمناطق الصناعية في البلدات البدوية يقود النساء على وجه الخصوص إلى التخلي عن الاندماج في سوق العمل بسبب التوقعات بأنهن سيبقين بالقرب من منازلهن. إذا اعتبرنا أنه بالتحديد في البلدات البدوية - حيث نسبة مالكي السيارات منخفضة - وضع وسائل النقل العام متداعٍ، سنحصل على عقبتين رئيسيتين تتفاعلان للحد من الإمكانيات المتاحة للنساء للعمل. إذا كان قد

قدّر لمعظم النساء التوجه للبحث عن عمل خارج بلداتهن، ووسائل النقل العام إلى مراكز العمل غير كافية، فليس من المفاجئ أن تستسلم الكثيرات.

في العقد الأخير كان هناك تغيير في سياسة الحكومة تجاه التنمية الاجتماعية والاقتصادية في صفوف السكان البدو في النقب، إدراكًا بأن الإهمال المستمر يضر في نهاية المطاف بالاقتصاد الإسرائيلي وإنتاجية الاقتصاد. وعلى غرار المجتمع العربي عمومًا في إسرائيل، تم تشخيص ضعف متزايد لدى النساء البدويات اللاتي نادراً ما يشاركن في سوق العمل. وينعكس التغيير في السياسة في الخطط الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بين السنوات 2016 – 2012 و 2017 - 2021، بالإضافة إلى حصة السكان البدو في النقب من الخطة 922، التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع العربي بشكل عام. ومع ذلك ، يبدو أن هذه البرامج تعاني الكثير من الصعوبات حتى الآن.

مجمل قرارات الحكومة، والبرامج المترتبة عليها لرفع نسب التوظيف في المجتمع العربي لم تؤدي إلى النتائج المرجوة في صفوف النساء البدويات في النقب. في عام 2012، بلغ معدل التوظيف بين النساء البدويات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 25-64 إلى 12٪، وبحلول عام 2016 ارتفع إلى 19.2٪ فقط.[93] وعلى الرغم من حقيقة القرار للوصول بنسبة توظيف النساء العربيات إلى 41٪ بحلول عام 2020، لا توجد في أي من البرامج المخصصة للسكان البدو أهداف ثانوية لنسبة العمالة المطلوبة لتحقيق البرنامج. هذه الحقيقة مؤلمة وخاصة في ضوء نسب التوظيف المنخفضة جدا في صفوف النساء البدويات، لا سيما في ضوء حقيقة أن شركة عدليا، التي تم اختيارها للمساعدة في إعداد برنامج اجتماعي واقتصادي للسنوات 2017-2021، أوصت بوضع هدف توظيف 33٪ من النساء البدويات، على غرار نسبة عمل النساء العربيات الأخريات في إسرائيل اليوم.[94] الأمر الأكثر سوءًا هو أنه لا توجد خطة منتظمة لرفع نسبة التوظيف بين النساء البدويات، وبالتالي لا يوجد عامل من شأنه أن يوفر لمحة عن الحواجز المحددة التي تواجهها النساء عند دخولهن سوق العمل، والذي سيحدد مؤشرات ويراقب تنفيذها. اليوم، تعطي بعض البرامج أفضلية معينة للنساء، ولكن لكي يتم بذل جهد صادق لزيادة معدل نسبة التوظيف، من الضروري ملائمة برامج محددة للنساء ونظام دعم للتوظيف الذي سيعمل بدوره على تخفيف الحواجز التي تواجهها النساء. النقل العام الملائم للنساء، إنشاء مراكز للرعاية النهارية ورياض الأطفال وتطوير مناطق العمل داخل البلدات ليست سوى جزء من مكونات نظام تعزيز العمالة، والتي لا وجود لها إلى حد كبير في البرامج الحكومية ويبدو أنها لا يخطط لها. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أنه على الرغم من أن قرار الحكومة بشأن الخطة الخمسية الجديدة ينص صراحة على أن النساء سيحصلن على تمثيل بشكل صحيح في اللجنة العامة لمراقبة البرنامج، فإن من يمثل المجتمع البدوي عادة يكونون من الرجال وعددهم قليل. في مثل هذه الحالة، تدفع احتياجات النساء جانباً، وإدراج ممثلات لمنظمات نسائية تعزز حقوق النساء البدويات في النقب يعتبر أمرًا ضروريًا، بسبب قدرتهن على إحداث تغيير في الوضع.

التجاهل الصارخ والمتعمد لنساء ورجال القرى غير المعترف بها يطغى على الاستثمار الهائل للخطط الخمسية. طالما أن الإشارة الوحيدة في خطط الحكومة الخمسية لسكان القرى غير المعترف بها، والذين يشكلون ثلث السكان البدو في النقب، هي زيادة الرقابة على البناء غير القانوني وهدم المباني، من المشكوك فيه ما إذا كانت الخطط ستحقق أهدافها. قضية ملكية الأرض تعود مرارًا وتكرارًا في كل تقرير وبحث حول السكان البدو في النقب، ولسبب وجيه. رفض الدولة إيجاد حل مناسب بالتعاون مع السكان البدو حول هذه القضية يبقي على الوضع الصعب الذي يعاني منه السكان ويضر بتطوير جميع مرافق الحياة – التوظيف، التعليم، الصحة، الإسكان وغير ذلك. في القرى غير المعترف بها، لا تكاد توجد أي بنية أو خدمات حكومية، والخدمات الأساسية الوحيدة التي يتم توفيرها في هذه القرى لم تتحقق إلا بعد معارك قانونية طويلة. هذه سياسة حكومية تهدف إلى جعل الحياة بائسة بالنسبة لسكان القرى غير المعترف بها من أجل التخلي عن مطالبهم بملكية أراضيهم والانتقال إلى البلدات المخططة المكتظة بالسكان. في القرى المعترف بها وفي البلدات الحكومية هنالك أيضاً دعاوى ملكية، وكما أقرّ تقرير مراقب الدولة، فإن التباطؤ المتعمد من قبل الدولة في حلها يخلق صعوبات في تقديم الخدمات هناك أيضاً.[95] العزل الجغرافي، الاجتماعي والاقتصادي من سوق العمل الرسمي، يدفع

---

[93] انظروا الملاحظة 12, جدول 9.

[94] عدليا, 2016. *برنامج استراتيجي للتطوير الاقتصادي-الاجتماعي لسكان البدو في النقب. مرحلة ب' – تعريف القضايا المهمة وتخطيط استراتيجي*, ص' 47.

[95] مراقب الدولة, تقرير سنوي 66ג' للعام 2015, *פעולות המדינה לעידוד שילובה של האוכלוסייה הערבית בתעסוקה*, أيار 2016.

بالعديد من النساء، خصوصًا في القرى الغير معترف بها، للجوء إلى اقتصاد نجاة، حيث يطلب منهن إنشاء شبكة أمان اقتصادية لأنفسهن عن طريق التجارة وتصنيع المنتجات التقليدية للأقارب والمعارف.[96]

لا يمكن أن تكون حلول التوظيف التي تقدمها الدولة موحدة لجميع النساء البدويات في النقب. يجب على الدولة أن تعترف بالاختلافات بين القيود والظروف التي تحيط بالنساء في البلدات، في المجالس الإقليمية وفي القرى غير المعترف بها. هنالك أهمية كبيرة للمعرفة والخبرات المتراكمة لدى المنظمات النسائية في النقب، الّتي لديها اتصال مباشر مع الميدان. عدد من المشاريع التي انبثقت عن هذه المؤسسات في السنوات الأخيرة انبثقت عنها برامج ناجحة تناسب النساء البدويات اللواتي وجدن صعوبة في الاندماج في سوق العمل. يجب على الحكومة العمل مع هذه المنظمات لتبني وتمول المشاريع التي أثبتت نجاحها. وفي الوقت نفسه، تقع على عاتق الحكومة مسؤولية الاستثمار في نظام التعليم في جميع البلدات البدوية، من الحضانة حتى المرحلة الثانوية، من أجل توفير الأمل والمساواة الحقيقية في الفرص للجيل الشاب.

[96] Sarab Abu-Rabia-Queder, Avigail Morris and Heather Ryan, 2018.*The economy of survival: Bedouin women in unrecognized villages*. Journal of Arid Environments, 149: 80-88.

منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل ألمساواه ألمدنية
פורום דו קיום בנגב לשוויון אזרחי
Negev Coexistence Forum for Civil Equality

منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية
ص.ب 130 عومر 8496500 | هاتف: 08-6483804

www.dukium.org

Negev Coexistence Forum | forumdukium | @forumdukium